Al-Adab Journal Issue. No (154) Supplement (September) 2025
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Evaluation of Preventive Programs aimed at Protecting Children in the UAE: A Qualitative Study

Fatima Ali Almarzooqi
Fatima_almarzouqi@hotmail.com
Prof. Faker Mohmmad Algharaiba (Ph.D.)
falgharaibeh@sharjah.ac.ae
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences - Department of Sociology - United Arab Emirates

Copyright (c) 2025 **Fatima Ali Almarzooqi, Prof. Faker Mohmmad Algharaiba (PhD)**

DOI: https://doi.org/10.31973/b9htmy33

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research aims to analyze the content of preventive programs targeting children in the United Arab Emirates. It examines the preventive protection programs provided by governmental social institutions in the country, focusing on the areas of awareness these programs emphasize and the extent to which they incorporate methods to educate and empower children to protect themselves and report cases of violence. This study adopted a qualitative methodology, analyzing a sample of (23) child protection programs implemented by governmental social entities responsible for children in the UAE. The key findings indicate that preventive programs for children are delivered by various local social entities in Abu Dhabi, Dubai, and Sharjah, while some are managed at the federal level. These programs cover multiple areas of prevention, with a primary focus on raising children's awareness of self-protection, followed by educating them about their rights under the UAE Child Protection Law (Wadeema Law), and emphasizing the importance of reporting abuse and using reporting hotlines specific to each emirate. The findings reveal that educating children on self-protection primarily involves raising awareness about avoiding compliance with strangers' requests, which accounts for 22.3%. Programs aimed at educating children about their rights focus 16% on informing them about their right to protection from abuse. Regarding abuse reporting, 38% of programs focus on educating children about the free hotline numbers designated for reporting abuse in each emirate. Notably, despite the presence of multiple reporting hotlines across the UAE, all of them follow a unified plan for responding to reports and operate within an institutional network that enables case referrals based on the jurisdiction of each emirate.

Keywords: Child , Child Protection ,Preventive Program ,Social Institution

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

تقييم البرامج الوقائية الموجهة لحماية الطفل في دولة الإمارات: دراسة نوعية

الباحثة فاطمة علي المرزوقي
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية–قسم علم الاجتماع– الإمارات العربية المتحدة

أ.د. فاكر محمد الغرايبة
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية–قسم علم الاجتماع– الإمارات العربية المتحدة

(مُلَخَّصُ البَحث)

يهدف هذا البحث إلى تحليل محتوى البرامج الوقائية الموجهة للطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة. وذلك من خلال معرفة برامج الحماية الوقائية التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية الحكومية في الدولة، وما مجالات التوعية التي تركز عليها تلك البرامج بالإضافة الى درجة توافر أساليب تعليم الطفل وتمكينه من حماية نفسه والإبلاغ في حال تعرضه للعنف. استخدمت الدراسة المنهج النوعي وشملت عينة الدراسة عدد (٢٣) برنامج من برامج حماية الطفل في الجهات الاجتماعية الحكومية المسؤولة عن الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتمثلت اهم النتائج في أن البرامج الوقائية المقدمة للاطفال تقدم من جهات اجتماعية عديدة محلية واتحادية في كل من امارة ابوظبي ودبي والشارقة وبعضها تقدم من قبل جهة اتحادية، كما ان مجالات الوقاية تتعدد وياتي في مقدمتها توعية الطفل بكيفية حماية نفسه ومن ثم توعيته بحقوقه حسب قانون حماية الطفل وديمة ومن ثم توعيته بأهمية الابلاغ وخطوط الابلاغ حسب كل امارة.

وجاء في مقدمة توعية الطفل بكيفية حماية نفسه هو بعد توعية الطفل بعدم الانصياع لرغبات الغرباء بنسبة (٢٢.٣%) في حين ان بعد توعية الطفل بحقوقه فقد ركزت البرامج المقدمة للطفل على كيفية توعيته بحقه في الحماية من الاساءة بنسبة(١٦%) أما بعد توعية الطفل بقنوات الابلاغ فركزت البرامج على توعيته بالرقم المجاني للابلاغ عن الاساءة حسب الرقم المعتمد في كل أمارة بنسبة (٣٨%) والجدير بالذكر وعلى الرغم من تعدد خطوط الإبلاغ في الدولة الا انها جميعها لديها خطة واضحة للاستجابة للبلاغات الواردة كما انها تعمل بشكبة شراكات مؤسسية تتيح إحالة الحالات بينها حسب اختصاص كل امارة .

الكلمات المفتاحية: الطفل – حماية الطفل – المؤسسة الاجتماعية – البرنامج الوقائي

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المقدمة

الطفولة هي اول مرحلة يمر بها الانسان وتمتد منذ ولادته حتى يبلغ سن الثامنة عشر واستناداً للمادة رقم (١٩) من اتفاقية حقوق الطفل، كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر يعدُّ طفلاً، ولما لهذه المرحلة في حياة الانسان من أهمية باتت الدول تهتم بوضع سياسات مختلفة لخدمة الاطفال ورعايتهم بهدف ان يتم الحفاظ على التكوين النفسي والاجتماعي للانسان حتى ينشأ نشأة سوية ويكون فردا فاعلا في المجتمع ، وتولي الحكومات أهتماما كبيرا بالأسرة بشكل عام وبالأطفال بشكل خاص من خلال مؤسساتها وسياساتها العامة ولذلك تقوم الحكومات بسن القوانين والتعليمات لحماية حقوق الاطفال .

اعتبرت هيئة الامم المتحدة حقوق الطفل من اولويات تحقيق التنمية المستدامة ووضعتها ضمن الاهداف الرئيسة لتنمية الدول وحرصت الدول المتقدمة على الاهتمام بالطفل وحرصت على وضعه ضمن قائمة اولياتها في سياسة الدولة وذلك من خلال تخصيص مبالغ كبيرة من اجل تحقيق سياسات تضمن حقوق الاطفال المقيمين على دولتها.

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة كل الحرص على الاهتمام بالطفل منذ نشأتها واهتمت بتوفير كافة حقوقة من تعليم واهتمام بالصحة وبدأت بذلك عن طريق توقيع اتفاقية حقوق الطفل الصادرة من الأمم المتحدة، كما حرصت الدولة على وضع السياسات والتشريعات المختلفة التي تمكنها من دعم وحماية الأطفال وتقديم عناية شاملة للأسرة ولمقدمي الرعاية لكي يتم توفير الأماكن والبيئات المناسبة التي تدعم وتحمي الأطفال، فقامت الدولة بسن العديد من التشريعات والقوانين لضمان حصول الطفل على حقه في الرعاية والحماية و وضعت الدولة العديد من المبادرات واللجان التي تسعى فيها لحمايتهم وتقوم بتحقيق المساواة والعدل لكافة الأطفال، ولقد استطاعت الدولة وضع العديد من السياسات المختلفة في كافة الإمارات حتى تتمكن من الحفاظ على حقوق الطفل من أجل حمايته، وقامت بإنشاء المؤسسات المختلفة على الصعيد الاتحادي والمحلي لتقديم برامج حماية وقائية وعلاجية للتعامل مع الاطفال قبل وقوع الاساءة وبعدها .

يركز البحث على البرامج الوقائية التوعوية التي تقدمها مؤسسات الدولة لفئة الأطفال والمراهقين حتى بلوغهم ١٨ عام لتوضح مدى اهتمام الدولة بتطبيق التشريعات والاتفاقيات الدولية الموقع عليها والتي تهدف بشكل واضح لتشكيل منظومة متكاملة تسعى إلى حماية الطفل من العنف والاساءة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

أولاً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

أن الاستثمار في حماية ورعاية الأطفال يمثل أولوية رئيسية في رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة ، التي تنطلق من أن الطفل هو الركيزة الاساسية لبناء المستقبل، وهذا يتجسد على أرض الواقع من خلال استراتيجية الدولة والسياسات العديدة التي وضعتها لحماية الطفل.

قامت المؤسسات الاتحادية والمحلية في الدولة بترجمة تلك الاستراتجيات والسياسات ضمن خططها الى مبادرات وبرامج تهدف الى رفع مستوى وعي الطفل بحقوقه وتركز على الوقاية من الوقوع كضحية ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتوضح جهود المؤسسات الاجتماعية في الدولة في مجال حماية الطفل وتمكينه بما يضمن حقه في الحماية من العنف والاساءة وبيان مدى ارتباط برامج حماية الطفل في المؤسسات الاجتماعية باستراتيجيات وتوجهات الدولة. وسعت الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية :

١- ما المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بتقديم البرامج الوقائية التوعوية للأطفال؟

٢- ما أبعاد الحماية التي تركز عليها البرامج الوقائية التوعوية المقدمة للأطفال في دولة الامارات؟

٣- ما درجة توافر أبعاد حماية الطفل في كل مجال من مجالات التوعية ؟

اهداف الدراسة :

١- معرفة المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بتقديم البرامج الوقائية التوعوية للأطفال .

٢- معرفة أبعاد الحماية التي تركز عليها البرامج الوقائية التوعوية المقدمة للأطفال في دولة الإمارات.

٣- معرفة درجة توافر أبعاد حماية الطفل في كل مجال من مجالات التوعية .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة العلمية في تركيزها على تحليل محتوى البرامج الوقائية الموجهة للأطفال باعتبارها من اهم الفئات في المجتمع فالجيل النشء هو اساس بناء مستقبل الدول، حيث لاحظ الباحثان على حد علمهما ندرة الدراسات التي تناولت تحليل محتوى البرامج الوقائية الموجه للأطفال في حماية الطفل اما عن الاهمية العملية فتوجد اهمية لرصد ما تقوم به الدولة من جهود في مجال حماية الطفل بمؤسساتها الاتحادية والمحلية المختلفة بهدف توفير دليل علمي للاستعانة به في كتابة التقارير الدولية المطلوبة وبهدف السعي للتطوير المستمر لمنظومة البرامج المقدمة في المؤسسات .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

مفاهيم الدراسة الإجرائية

الطفل : هو الطفل من عمر الثلاث سنوات وحتى عمر ١٧ عام الاماراتي وغير الإماراتي المتحدث باللغة العربية في كل امارات الدولة المستهدف في البرامج الوقائية في المؤسسات الاجتماعية الحكومية المعنية بالطفل.

حماية الطفل: سلسلة الاجراءات والسياسات التي تتبعها الدولة للاستجابة لحالات العنف والإساءة ضد الطفل .

البرنامج : يعرف البرنامج في قاموس الخدمة الاجتماعية على أنه مجموعة من الانشطة التي تعتمد على بعضها البعض وموجهة لتحقيق غرض او مجموعة من الأغراض ، وفي الخدمة الاجتماعية يعتبر البرنامج استجابة منظمة للمشكلة الاجتماعية . (السكري، ٢٠٠٠).

التعريف الإجرائي للبرنامج الوقائي: هو برنامج منظم يعتمد على أسس علمية يستخدم تقنيات وأدوات بهدف التعريف بموضوع معين يقوم بوضعه مجموعة من المختصين في المجال ويحتاج إلى مدة زمنية لتنفيذه ومكان مهيئ يقدم لمجموعة متجانسة من الافراد والمقصود هنا برنامج يهدف الى تعريف الاطفال الذين لم يعرضوا للعنف ذوي المرحلة العمرية المتقاربة بحقوقهم كأطفال وسبل التصدي للعنف وكيفية الابلاغ عن حدوث العنف.

الإطار النظري والدراسات السابقة :

إن المقصود بحماية الطفل: الإجراءات والقواعد التي تمنع حدوث أي مشكلات أو إساءة معينة للطفل، أو أن يتم استغلاله، أو حدوث إهمال من الأهل أو أي طرف من الممكن أن يؤثر بشكل سلبي في الطفل ونفسيته.

حيث تعتبر فكرة حماية كافة الأطفال من القضايا والمفاهيم الأساسية التي اهتمت بها الدول، حيث يعد الطفل من الأسس الكبرى في تقدم المجتمع، فإن الأطفال يكونون في المستقبل من رجال الغد الأساسيين في بناء الدولة، لذلك يجب على الدول أن تقوم بتوفير كافة السبل الخاصة بالرعاية والحماية، ويكون الأساس الخاص بحمايتهم وفقًا للأسس التي وضعتها الأمم المتحدة والاتفاقيات الخاصة بحقوق الفرد. (الحديثي، ٢٠١٩، ص ١٧)

تهتم الدول المختلفة بالخطط والأهداف الرئيسية لكي يتم حمايتهم من خلال بعض الخطوات لتقديم بيئة إيجابية، فيكون الطفل من الأساسيات التي تهتم بها الدولة فيكون هو الجيل الأساسي الذي سوف يقوم بتطوير المجتمع في المستقبل، ولذلك يجب حمايته من قبل الدولة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

حيث يكون الطفل في بداية حياته بحاجة إلى مزيد من الرعاية والحماية لأنه غير قادر على الاهتمام بشؤونه الخاصة، لذلك يتم تقديم حماية لهم حتى لا تتأثر حياة الطفل الاجتماعية وحياته المستقبلية، إذ إن سوء المعاملة التي من الممكن أن يتعرض لها قد تؤثر فيه سلبا في المستقبل.

توجد عدة أسباب تدفع الدول، وخاصة الإمارات العربية المتحدة، للاهتمام بحماية الطفل وتوفير بيئة آمنة له، ومن هذه الأسباب ما يأتي:

- يُعدُّ الأطفال الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات وتقدمها، إذ إن مستقبل الدولة يعتمد على الجيل الناشئ وصحته النفسية والجسدية.
- تُعد حماية صحة الأطفال وضمان رفاههم معياراً أساسياً لتطوير الدول وازدهارها.
- على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الإمارات في هذا المجال، ما زال العديد من الأطفال يتعرضون لأشكال متنوعة من العنف، مما يستدعي استمرار العمل على تعزيز آليات الحماية.
- يتسبب غياب الحماية في ظهور مشكلات سلوكية ونفسية لدى الأطفال، مما يؤثر في تطورهم الشخصي والعاطفي.
- تحرص الإمارات على وجود سياسات حماية فعالة في المدارس لضمان تطبيق آليات الوقاية والرعاية اللازمة.
- تتخذ الدولة إجراءات لضمان توفير بيئة آمنة وشاملة لحماية الطفل من جميع أشكال التهديدات، سواء كانت نفسية أو جسدية أو أخلاقية.
- تسعى الدولة إلى تمكين الأطفال وحمايتهم من أي إساءة، وتوفير حقوقهم التعليمية كاملة.
- يتم إنشاء أماكن مخصصة ومدربة لتقديم الدعم اللازم للأطفال على مختلف الأصعدة.
- تُعزز الرفاه الشامل للأطفال عبر سياسات تكفل لهم بيئة صحية وآمنة.
- تضع الإمارات معايير لضبط السلوكيات الملائمة في البيئة المدرسية والأسرية لضمان التزام الجميع بقواعد الحماية.
- تُعزز أدوار الأسرة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة في حماية الطفل عبر تشجيع استخدام أساليب التنشئة الإيجابية ونبذ العنف، كما تعمل الدولة على رفع مستوى الوعي المجتمعي للحد من الظواهر السلبية وتقليص معدلات العنف الاجتماعي. (موقع وزارة الداخلية لحماية الطفل، ٢٠٢٣)

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

حماية الطفل عن طريق البرامج الوقائية

تزيد البرامج الوقائية من الدور التي تقوم به الدولة، حيث تعمل التربية الوقائية في تعلم الطفل العديد من الأمور الخاصة بفهم الإساءة والتعامل معها والتعرف على الإساءة الجنسية، خاصة أن الأطفال يكونون في سن صغير فتعمل البرامج الوقائية بدور فعال لكي تنمي المهارات المختلفة للطفل خاصة في المراحل الأساسية من حياة الطفل.

فيتم استخدام بعض البرامج والتدابير الأساسية من قبل الدولة وخاصة المؤسسات التعليمية لكي يتم تعليم الطفل بعض المهارات التي تزيد من الإدراك الخاص به ليكون قادرًا على فهم ذاته وحماية نفسه وقادرًا على مواجهة المخاطر المختلفة، كما تقوم البرامج الوقائية بحماية الطفل من خلال تعليمه بعض المهارات الخاصة بحماية نفسه من بعض الأنشطة التي تجنبه الوقوع في بعض المشكلات أو أن يكون ضحية. (شحاتة، ٢٠٢٢، ص ٦)

حرصت المؤسسات الاتحادية والمحلية في دولة الإمارات على تقديم الخدمات الوقائية للأطفال لتوعيتهم بحقوقهم المختلفة وتعليمهم طرق حماية أنفسهم كما أنها تحرص على الحرص على تعليمهم طرق الابلاغ عن الاساءة .

يتم استخدام البرامج الوقائية من قبل المؤسسات في الدولة لكي يتم حماية الطفل في مختلف المجالات، حيث تعمل الشرطة في إمارة أبوظبي على توفير البيئة المناسبة حتى تتمكن من حماية الأطفال من المخاطر التي من الممكن أن تحدث، ولذلك قامت بالتأكيد على دور الأسرة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف سواء كانت الجسدية، النفسية وغيرها.

كما تعمل البرامج الوقائية من خلال الشرطة المجتمعية حيث تزيد من وعي الأطفال باستخدام وسائل مختلفة وأنشطة متنوعة ليتم توعية الأطفال بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وغيرهم. (مركز الاتحاد للأخبار، ٢٠٢٣)

القانون الاتحادي رقم ٣ لعام ٢٠١٦ :

أصدرت الدولة قانون "وديمة" لحماية حقوق الطفل، والذي يُعد إطاراً شاملاً يهدف إلى حماية الحقوق الأساسية للطفل، مثل حقه في الحياة والنمو والبقاء. يُعزز هذا القانون كافة السبل التي تسهم في تيسير حياة كريمة للأطفال، كما يوفر الحماية اللازمة ضد جميع أشكال الإهمال وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجسدي، والعنف الجنسي، والعنف النفسي، مما يضمن بيئة آمنة تدعم رفاه الطفل وصحته الشاملة. وقد نص القانون على الحفاظ عليهم وعلى حمايتهم في كافة الأماكن التي من الممكن أن يترددوا عليها، وينص القانون على ضرورة حماية الطفل، وكان الفصل الثامن من القانون ينص على ضرورة حماية الطفل من كافة الأشكال المختلفة التي من الممكن أن تهدده أو تعرضه للإيذاء

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

النفسي، أو البدني والنفسي. وتم وضع بعض المواد التي تتضمن بعض الأساسيات المختلفة في تلك المادة والتي تتمثل في:

- المادة رقم ٣٣:
- إذ تنص على حماية الطفل والتأكيد على سلامته من كافة التهديدات المختلفة مثل حماية الطفل من فقدان والديه، حماية الطفل من التعرض للإهمال أو فكرة التشرد، حماية الطفل من سوء المعاملة الوالدية أو تعرضه لأي شكل من أشكال إساءة أو استغلال بدني أو جنسي، كما تتم حمايتهم من الخطف وتجارة الأعضاء.
- المادة رقم ٣٤:
- تتناول المادة عدم تعريض الطفل لأشكال الخطر والتأكيد على عدم تعريض الطفل وسلامته للخطر سواء كانت العقلية، الأخلاقية أم النفسية، كما يتم التأكيد على عدم التخلي عن الطفل بأي شكل من الأشكال.
- المادة رقم ٣٥:
- تنص المادة على ضرورة عدم تعريض الطفل إلى النبذ أو الإهمال، أو يقوم الوالدان بتركه دون متابعة، كما يمنع ترك الطفل دون الالتحاق بالعملية التعليمية.
- المادة رقم ٣٦:
- التأكيد على عدم تعريض الطفل للأساليب الشديدة من تعذيب أو معاملة تتسم بنوع من أنواع القسوة التي من الممكن أن تؤثر في صحته وتوازنه النفسي والعقلي.
- المادة رقم ٣٧:
- تم حظر بعض التصرفات الآتية والتي تتمثل في:
- استغلال الطفل في المواد الإباحية.
- تسهيل وصول أي من تلك المواد للطفل.
- توزيع تلك المواد الإباحية على الأطفال.
- إرسال أو تحميل أي من المواد عبر شبكات الإنترنت.
- المساهمة في تسهيلات تضر الطفل وتكون لها علاقة بالمواد الإباحية.
- إن يتم استغلال الطفل في تلك المواد بمقابل مادي أو دون مقابل.
- المادة رقم ٣٨:
- يحظر أن يتم استخدام الطفل في أي شكل من التسول أو أن يتم تشغيل الطفل في وظائف أو أمور تخالف القانون، مما يعمل على إلحاق الضرر الواضح به.
- الفصل التاسع ينص على كيفية تحقيق الحماية الخاصة بالطفل:

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

- المادة رقم ٣٩:
- تنص على أن الدولة ألزمت بعض السلطات التي تكون مسؤولة في تنفيذ كافة القوانين من أجل حماية الأطفال.
- تم تحديد بعض الاختصاصات المختلفة من أجل حماية الطفل والشروط الأساسية والمهمة الواجب تلازمها في المؤسسات التي تختص بحماية الأطفال.
- المادة رقم ٤٠:
- إن يتم حماية الأطفال والتدخل من أجل حماية الطفل بشكل قانوني وأن يتم التدخل السريع في حالات الخطر.
- المادة ٤١ تنص على:
- إن المختص في حماية الطفل لديه بعض الصلاحيات التي تشمل أن يجمع كافة المعلومات والبيانات حول الطفل، يمكنه أن يستعين بالباحث الاجتماعي من أجل تقدير كافة الأوضاع، ويمكن له أن يتخذ كافة التدابير والاحتياطات المختلفة من أجل تحقيق حماية للطفل.
- المادة رقم ٤٢:
- تنص على ضرورة حماية الطفل وتوفير وحدات لحمايته من كافة التهديدات التي تهدد سلامته النفسية والعقلية يجب أن يكون البلاغ من المربي أو الطبيب المختص أو المتعهد بحماية الطفل.
- المادة رقم ٤٣:
- تنص على من يقوم بمساعدة الطفل أو رعايته يجب أن يكون قد بلغ سن الرشد.
- المادة رقم ٤٤
- لا يجوز الكشف عن هوية الشخص الذي قام بالبلاغ حتى لا تتم زيادة المشكلة وأن يتم الإفصاح عن تلك المعلومات بموافقة الشخص. (وزارة تنمية المجتمع، ٢٠١٦، ص ١٢)

النظريات المفسرة :

البنائية الوظيفية

تسعى النظرية البنائية الوظيفية إلى تفسير التوازن والاستقرار في المجتمع، لكنها تميل إلى تجاهل الظواهر التي قد تتعارض مع هذا الطرح، مثل العمليات التي قد تولّد توتراً أو تفككاً أو صراعاً. ومن بين هذه الظواهر، تأتي مسألة القوة وتفاوتاته التي قد تؤدي إلى الاستغلال والصراع والتغيير، وهي مفاهيم تركز عليها نظرية الصراع.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

انطلاقاً من هذا التوجه، تنظر البنائية الوظيفية إلى المجتمع على أنه بنية مستقرة وثابتة نسبياً تتكون من عناصر متكاملة تعمل بتوافق فيما بينها. كل عنصر من عناصر المجتمع يؤدي وظيفة إيجابية تدعم البناء العام للمجتمع، حيث تُعتبر هذه العناصر مترابطة في إطار اتفاقيات مشتركة وإجماع قيمي يعزز الاستقرار الاجتماعي. (الحوراني، ٢٠٠٨)

جاء ازدهار البنائية الوظيفية عند التقائها بأبحاث تكاملية أو بنيوية (متعددة التخصصات) حول مفهوم النسق اذ أن فكرة الوظيفة الاجتماعية لا يمكن فصلها بشكل تعسفي عن بنية النسق الاجتماعي وعن محيطه. كما أشار رايت ميلز في كتابه المشهور (الخيال السوسيولوجي ١٩٥٩) بشيء من المفارقة، الى ان النظريات الطموحة الرافضة للوظيفية المتساهلة مثل النظرية الكبرى عند بيتريم سوروكين وتالكوت بارسونز قد استقطبت الاهتمام من جديد بفعل النجاح الذي حققه النظرية العامة للانساق .

إن القضية الرئيسية تتمثل في تقديم وصف لطريقة الاشتغال العام لنسق محدد في بنائه، وفي عناصره وفي عمليات تحوله بألفاظ عامة (عالمية). ذلك أن نقائض الطريقة الميكانيكية والعضوية قد تم تجازوها من قبل الطريقة النسقية. فالمجتمع يتشكل من مجموعة من الانساق الفرعية المتداخلة (أفراد، أدوار جماعات، مؤسسات، تنظيمات ...الخ) وهي في تفاعل مستمر يتعلق الامر، بالنسبة لبارسنوز (١٩٧٧) ، بضرورة تحديد الشروط الوظيفية الاولية لكل نسق اجتماعي ، تلك الوظائف الاساسية والضرورية لوجود النسق والمتمثلة في التكيف(A)، تحقيق الاهداف(G) الاندماج (I) الكمون (L) وهو ما يسمح بتمييز أربع مستويات من التحليل على مستوى المجتمع الكلي : المستوى الاقتصادي ، والمستوى السياسي والمستوى الاجتماعي والمستوى الثقافي . وهكذا تندرج البنائية الوظيفية في تيار تنظيري له طابع شمولي وتجريدي ، مقدمة بذلك اطارا مرجعيا عاما لعلم الاجتماع وبقية العلوم الاجتماعية الاخرى. (مرجع).

تفسر النظرية البنائية الوظيفية موضوع الدراسة المتمثل في مجموعة الانساق المختلفة حيث ان الطفل جزء من نسق الأسرة والأسرة جزء لا يتجزء من نسق المجتمع ونجد هنا انا الوظيفة التي تقع على عاتق المجتمع هي حماية الطفل حتى ينشأ نشأة سوية في المجتمع ويتكفل المجتمع بتوفير الحماية له وتوفير المؤسسات التي تعنى بعمل البرامج الوقائية لتوعيته وحمايته كما يتوجب أن يتم إنشاء المؤسسات التي تقوم بعلاج الضحايا بعد تعرضهم للإساءة واعادة دمجهم في المجتمع .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

نظرية النظم الاجتماعية

تمتاز النظم الاجتماعية بعدة خصائص بارزة، من أهمها أنها تؤدي دورًا كوحدة متكاملة ضمن النسق الحضاري الشامل. فالنظام الاجتماعي، في جوهره، يُعنى بتنظيم نماذج التفكير والتصرفات الظاهرة في النشاطات الاجتماعية، ويشمل تجميع القواعد الاجتماعية التي تتضمن العادات والتقاليد والقيم والأخلاقيات، والتي يمكن أن تكون منظمة بوعي أو دون وعي من الأفراد.

ومن خصائص النظام الاجتماعي كذلك خاصيتا الاستمرارية والثبات؛ إذ نجد على سبيل المثال أن نظام الملكية الفردية أو نظام الزواج في المجتمع مرّا بعملية طويلة من الممارسة قبل أن يصبحا نظمًا معترفًا بها ومتوافقًا عليها. فضلا عن ذلك، يتميز النظام الاجتماعي بامتلاكه هدفًا أو عدة أهداف واضحة، إلا أن هذه الأهداف قد تتعارض مع الوظائف التي يؤديها النظام بمرور الزمن، مما يضيف تحديًا للاستجابة للتغيرات.

وبسبب الثبات الطويل الأمد لهذه النظم، فإنها قد تتحول في بعض الأحيان إلى طقوس يصعب تغييرها، مما يمنحها صفة الجمود. وتعمل هذه النظم كعوامل توافق بين الأجزاء المختلفة للنسق الحضاري الشامل، إذ تميل إلى تحقيق نوع من الوحدة داخل النظام الاجتماعي الكلي. (كريب و غلوم ، ١٩٧٨)

إن الأسرة كنظام أسري الأسرة هي من أهم الجماعات الإنسانية وأعظمها تأثير في حياة الأفراد والجماعات . فهي الوحدة البنائية التي تنشأ طريقها مختلف التجمعات الاجتماعية وهي تقوم بالدور في بناء صرح المجتمع وتدعيم وحدته وتنظيم سلوك أفرادها بما يلائم مع الأدوار الاجتماعية. ومن أنماط الأسرة والأنماط تختلف باختلاف المجتمعات الأنسانية ، وقد وضع علماء الاجتماع تصنيفات للأسرة على وفق أشكالها وقاعدة الانتساب ومحور القرابة والسلطة وموطن الإقامة، الأسرة النووية هي النواة الأولى للمجتمع الإنساني وهي الأسرة التي تتكون من زوج وزوجة وأولادهما المباشرين ولا تعتبر الأسرة كاملة إلا إذا كانت تضم أطفال من كلا الجنسين . أما الأسرة الممتدة فهي الأسرة التي تضم عدة أسر زوجية تربط أفرادها بالدم ويعيش أفرادها في وحدة سكنية واحدة. أما الأسرة المركبة أو المتصله فهي أن يبقى الابن عضو في عائلة أبيه بعد زواجه وإنجابه أطفال. وهناك أيضاً الأسر المتعددة الزوجات وهي أن يكون للزوج عدة زوجات يعيشون مع بعض في وحدة سكنية واحدة. (الرشدان، ٢٠٠٨).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

تنقسم النظم الاجتماعية إلى عدة أنواع، منها النظم التلقائية والنظم المقننة. النظم التلقائية هي تلك التي تتشكل دون تخطيط أو قصد مسبق، إذ تنشأ استجابةً للقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع، مثل نظم الزواج والدين والملكية التي تهدف إلى تنظيم نواحٍ أخلاقية معينة. أما النظم المقننة، فهي تأتي كنتيجة لتخطيط واعٍ بغرض تحقيق أهداف محددة، مثل نظم التعليم والصناعة والمصارف، وتتميز بوجود تنظيمات واضحة لتحقيق أغراض معينة.

توجد أيضًا نظم أساسية ونظم مساعدة أو فردية. فالنظم الأساسية تشكل ضرورة للمجتمع وتعمل على تحقيق الضبط فيه، كأنظمة الملكية، والدولة، والدين، وهي لا غنى عنها لبقاء المجتمع. أما النظم المساعدة أو الفردية، فتقل أهميتها للمجتمع، مثل النظم الترفيهية، وتختلف النظم الأساسية أو الفردية بحسب ثقافة كل مجتمع؛ فمثلاً، نظم التعليم تتباين من مجتمع إلى آخر.

تنقسم النظم كذلك إلى نظم مشروعة ونظم غير مشروعة. فالنظم المشروعة تشمل الأنشطة القانونية، مثل الأنظمة الصناعية والزراعية والتجارية، في حين النظم غير المشروعة تشمل الأنشطة التي تفتقر إلى الشرعية في معظم المجتمعات، كالتجارة غير القانونية، والرشوة، والقمار.

ومن حيث نطاق الانتشار، هناك نظم عامة الانتشار التي تشمل شريحة واسعة من الأفراد، مثل النظام الديني، ونظم محدودة الانتشار، مثل نظام الكشافة، الذي يقتصر على فئة صغيرة من السكان. وأخيرًا، تتضمن النظم العامة تنظيمات تهدف إلى تحقيق أهداف محددة لبقاء النظام واستمراره، في حين تعمل النظم الضابطة على تنظيم بعض التصرفات والعادات دون أن تكون بالضرورة جزءًا من النظام القانوني، بل تهدف إلى الحفاظ على النظام الاجتماعي العام. (كريب و غلوم ، ١٩٧٨).

يمكن تعريف النظام على أنه بنية محدودة نسبيًا تتكون من عناصر متفاعلة أو متداخلة أو مترابطة تشكّل الكلّ. يناقش التفكير النظمي أن الطريقة الوحيدة لفهم شيء أو حدث ما بالكامل تكون بفهم الأجزاء المتعلقة بالكل. بالتالي، يعدّ التفكير النظمي، الذي هو عملية فهم كيف تؤثر الأشياء في بعضها داخل الكلّ، أساسيًا للنماذج البيئية. بشكل عام، النظام عبارة عن مجتمع يقع داخل البيئة. ومن الأمثلة على الأنظمة: الأنظمة الصحية، والأنظمة التعليمية، والأنظمة الغذائية، والأنظمة الاقتصادية.

بالاعتماد على الأنظمة البيئية الطبيعية، التي تُعرَّف على أنها شبكة التفاعلات بين الكائنات الحية وبين الكائنات الحية وبيئتها، فإن علم البيئة الاجتماعي هو إطار أو مجموعة من المبادئ النظرية لفهم العلاقات الديناميكية بين مختلف العوامل الشخصية والبيئية.[1] يولي

علم البيئة الاجتماعي اهتمامًا صريحًا بالسياقات الاجتماعية والمؤسسية والثقافية للعلاقات بين الناس والبيئة. يؤكد هذا المنظور الأبعاد المتعددة (مثلًا: البيئة المادية، والبيئة الاجتماعية والثقافية، والصفات الشخصية)، والمستويات المتعددة (مثلًا: الأفراد، والمجموعات، والمنظمات)، وتعقيدات مواقف البشر (مثلًا: التأثير التراكمي للأحداث بمرور الوقت). يتضمن علم البيئة الاجتماعي أيضًا مفاهيم مثل الاعتماد المتبادل والتوازن من نظرية الأنظمة لوصف التفاعلات المتبادلة والديناميكية بين الأفراد والبيئة.

الأفراد هم العوامل الرئيسية في الأنظمة البيئية. من منظور بيئي، يكون الفرد عبارة عن مسلَّمة (كيان أساسي يؤخذ وجوده كأمر مسلَّم به) ووحدة قياس. بوصفه مسلَّمة، يحظى الفرد بخصائص عديدة. أولًا، يحتاج الفرد إلى الوصول إلى بيئة يعتمد عليها في المعرفة. ثانيًا، يكون الفرد مترابطًا مع البشر الآخرين؛ أي إنه دائمًا جزء من الآخرين ولا يمكنه أن يوجد بخلاف ذلك. ثالثًا، إنه محدد المدة، أو لديه دورة حياة محدودة. رابعًا، لديه ميل فطري للحفاظ على الحياة وتوسيعها. خامسًا، لديه القدرة على تغيير السلوك ، فإن النماذج البيئية الاجتماعية تنطبق على العمليات والظروف التي تحدد مسار تطور الإنسان مدى الحياة في البيئة الفعلية التي يعيش فيها البشر. يعدّ الإطار البيئي لتطور الإنسان الذي وضعه يوري بروفن برنر النموذج البيئي الاجتماعي الأكثر شهرة واستخدامًا (يُطبَّق على تطور الإنسان). تنظر نظرية الأنظمة البيئية في تطور الطفل في سياق أنظمة العلاقة التي تشكل بيئته.

النظام المصغر

النظام المصغر هو الطبقة الأقرب للطفل ويحتوي على الهياكل التي يكون الطفل على اتصال مباشر بها. يشمل النظام المصغر التفاعلات والعلاقات التي يكوّنها الطفل مع محيطه المباشر مثل الأسرة أو المدرسة أو الحي أو بيئات رعاية الأطفال. على مستوى النظام المصغر، تكون التأثيرات ثنائية الاتجاه هي الأقوى ولها التأثير الأكبر في الطفل. ومع ذلك، يمكن أن تؤثر التفاعلات التي تحدث في المستويات الخارجية في الهياكل الداخلية. تمثل هذه البيئة الأساسية حيّز الطفل في بداية تعلّمه عن العالم. بوصفه أكثر أماكن التعلم قربًا من الطفل، فإنه يوفر له نقطة مرجعية للعالم. قد يكون النظام المصغر محور تنشئة الطفل أو يصبح مجموعة مؤرقة من الذكريات. إن القوة الحقيقية في هذه المجموعة الأولية من العلاقات المتداخلة مع الأسرة بالنسبة للطفل هي ما يختبره فيما يتعلق بتنمية الثقة والتبادل مع الأشخاص المهمين بالنسبة له. الأسرة هي النظام المصغر الأول الذي يحيط بالطفل ويتعلم منه كيف يعيش. يمكن أن تساعد علاقات الرعاية التي تنشأ بين

الطفل والأبوين (أو مقدمي الرعاية الآخرين) في تكوين شخصية سليمة. على سبيل المثال، تقدم سلوكيات تعلّق الوالدين للأطفال أول تجربة لبناء الثقة.

النظام المتوسط

ينقلنا النظام المتوسط إلى ما بعد العلاقة الثنائية. إذ تربط الأنظمة المتوسطة بين نظامين أو أكثر يعيش فيها الطفل والأبوين والأسرة. توفر الأنظمة المتوسطة الاتصال بين هياكل النظام المصغر للطفل. مثلًا، تمثّل العلاقة بين معلم الطفل ووالديه، أو بين كنيسته وجواره، نظامًا متوسطًا. (وكيبيديا، ٢٠٢٢).

ويرى الباحثان أن الإطار النظري للنظرية البنائية الوظيفية تحتم على المجتمع المحيط بالطفل تقديم وسائل الحماية من الاساءة بدأ من الاسرة وحتى الوصول الى أفراد المجتمع متمثلا في الدولة بمؤسساتها الاجتماعية التي يقع عليها عاتق الحماية عن طريق تقديم البرامج الوقائية والحماية اللازمة للطفل كما ان النظرية البيئية توضح العلاقة بين البيئة والطفل ومدى تاثير البيئة في حياة الطفل حيث نرى اهتمام الدولة بوجود مؤسسات اجتماعية تعنى بحماية الطفل عن طريق تعزيز الجانب الوقائي للطفل له الاهمية البالغة في تكوين وتعزيز شخصية الطفل وحمايته من الاساءة والعنف .

الدراسات السابقة :

- تناولت دراسة (محمد، ٢٠٠٨) بعنوان القوانين والتشريعات ودورها في حماية الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة التشريعات والقوانين الصادرة في دولة الإمارات قبل عام ٢٠٠٨ واستعرضت الحقوق الأساسية التي يحصل عليها الطفل في الدولة طبقا لتوقيع الدولة على اتفاقية حقوق الطفل الصادرة من الأمم المتحدة كما استعرضت الرؤية المستقبلية لأوضاع الطفولة في دولة الإمارات في مجالات عدة وهي التعليم والصحة والتشريعات الخاصة بحماية الطفل فقد هدفت الدراسة إلى التحليل وضع الطفولة في دولة الإمارات باستخدام تحليل الوضع وكان هناك عدد من التوصيات من أهمها :أهمية وجود تنسيق مناسب بين المؤسسات والهيئات بدولة الإمارات العربية المتحدة خاصة تلك المعنية بحماية الطفل وإدخال تعديل تشريعي بقوانين الدولة إذ تشمل ممارسة الآباء العقوبة البدنية بحيث تضمن التشريعات وضع تدابير ادبية بديلة في الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاخرى كما اوصت ايضا باستعراض وتعزيز الإطار التشريعي لتوفير الحماية الكاملة لجميع الأطفال الذين هم دون سن ١٨ عام من جميع أشكال العنف أيا كان شكله داخل الأسرة . كما أوصت أيضا بايجاد آلية مستقلة لتسجيل ومعالجة ما يرد من الأطفال من شكاوى تتعلق بانتهاكات حقوقهم وتوفير سبل الإنصاف من هذه

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الانتهاكات وتنظيم برامج منهجية التدريب وإعادة التدريب في مجال حقوق الطفل وكذلك في مجالات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي تكون موجهة لفئة المهنيين الذين يعملون مع الأطفال.

- دراسة (حمد، ٢٠٠٨) بعنوان حماية الطفولة قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون الخليجي فقد أتت الدراسة تنفيذا للقرار الصادر عن الدورة الثالثة والعشرين لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤوون الاجتماعية بدول مجلس التعاون واليمن المعنقد في ابوظبي في عام ٢٠٠٦ . تقف الدراسة على موضوع (حماية الطفولة من الناحية الرسمية الحكومية) في اطار حدود واهتمامات وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون واليمن فمن المعلوم انا هذه الوزارات في هذه الدول تنفرد بتقديم البرامج الرعاية والحماية الاجتماعية المتنوعة وبتقيد برامج ومشاريع توفر الرعاية والحماية الاجتماعية للطفولة سواء من خلال برامج ومشاريع موجه للأسرة بعامة وللمرأة بخاصة أو مشاريع وبرامج موجه للأطفال مباشرة.

استعرضت الدراسة ايضا اهتمامات وجهود المجتمع المدني في مجال حماية الطفوله وتمكينها بيان اوجه التعاون بينه وبين المؤسسات والهيئات الحكومية هذا الى جانب الوقوف على اوجه التنمية المؤسسية في مجال الطفولة (المجالس العليا واللجان الوطنية) .

بعد الاطلاع على هذه الدراسة تبين لنا ان الدارسة رصدت الممارسات المختلفة لوزرات الشؤون الاجتماعية في الدول الخليج واليمن، بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة ركزت الدراسة على دور وزارة الشؤون الاجتماعية (وزارة تنمية المجتمع حاليا) ولم تتطرق الدراسة لاستعراض وتحليل الممارسات الاخرى التي تقوم بها الجهات المحلية في الامارات والتي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال تقوم الدارسة الحالية على استعراض وتقييم الممارسات الفعلية التي تقوم بها هذه الجهات .

- أما دراسة (المكانين، ٢٠١٢) والتي كانت بعنوان (تقييم برامج التربية الخاصة في الطفولة المبكرة في الأردن في ضوء المؤشرات النوعية العالمية) فقد هدفت الدراسة الى تحديد المؤشرات النوعية العالمية و تقييم برامج التربية الخاصة في الطفولة المبكرة في الاردن في ضوء المؤشرات النوعية العالمية وعلاقته بالمتغيرات نوع البرنامج وسنة تأسيسه ونوع الاعاقة المستفيدة فضلا عن تحديد درجة التزام برامج التربية الخاصة بالمؤشرات النوعية العالمية وتوفير اداة تقييم لبرامج التربية الخاصة تكونت عينة الدراسة من (٣٠) برنامجا للتربية الخاصة في الطفولة المبكرة تتبع لقطاعات حكومية وخاصة

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وتطوعية موزعة على اقاليم المملكة الثلاثة : اقليم الشمال ، واقليم الوسط، واقليم الجنوب.

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتطوير مقياس المؤشرات النوعية لبرامج التربية الخاصة في الطفولة المبكرة تتكون من ١٧٠ مؤشرا تم توزيعها على تسعة ابعاد هي : السياسات الادارة والعاملون التقييم البيئة التعليمية ، الخدمات والبرامج ، الدمج والخدمات الانتقالية ، دعم وتمكين الاسرة ، الممارسة المهنية الاخلاقية ، التقييم الذاتي وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي وقد أشارت نتائج الدراسة الى أن درجة التزام برامج التربية الخاصة في الطفولة المبكرة في الأردن في مؤشرات بعد التقييم كان بدرجة مرتفعة في حين أن درجة التزام برامج التربية الخاصة في الطفولة المبكرة في مؤشرات الابعاد الثمانية الاخرى والدرجة الكلية كانت متوسطة ، وتبين ايضا انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التزام برامج التربية الخاصة في الطفولة المبكرة في أبعاد المؤشرات النوعية العالمية.

هذه الدراسة ترتبط ارتباط وثيق مع نوع الدارسة الحالية حيث أن الاستفادة من طرق تقييم البرامج المقدمة للطفولة تعد من الاساسيات لهذا البحث حيث ان عملية تقييم السياسات والبرامج في المجال الاجتماعي تتشابه إلى حد ما ، كما ان التطرق الى المؤشرات النوعية ومقارنة ما تهدف الدارسة الى تقييمه يبين لنا مدى التشابه مع الدراسة الحالية حيث اننا نود من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الممارسات الخاصة التي تعنى بحماية الطفل وتقييمها وفقا لما ورد في اتفاقية حقوق الطفل .

وفي ي دراسة (Amiya Bhatia a، ٢٠٢١) بعنوان العنف الواقع على الأطفال خلال مرض فيروس كورونا (كوفيد ١٩) فقد قامت الدراسة بتسليط الضوء على أثر جائحة كورونا على أنظمة حماية الطفل حيث عرقلت الجائحة اكتشاف حالات العنف والاستجابة لها سريعا حيث لم تحظ خدمات الوقاية من العنف باهتمام كاف في الاستراتيجيات الوطنية والعالمية واعتمدت الدراسة في التقييم على اطار منظمة الصحة العالمية (INSPIAR) حيث توضح كيف يؤثر الوباء في جهود الوقاية والاستجابة لكل من الاستراتجيات السبع كما ان الدراسة قدمت أفكارا لكيفية قيام الحكومات وصانعي السياسات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لمعالجة العنف في أزمة كوفيد وماهية فرص التحسين لانظمة برامج حماية الطفل الحالية عن طريق تعزيز التنسيق متعدد القطاعات .

أما دراسة المطروشي، جيلاني و مجتبى (٢٠٢١)بعنوان تقييم قوانين الابلاغ الإلزامية لكسر الصمت عن الإعتداء الجنسي على الأطفال: دراسة حالة في الإمارات، فقد كانت دراسة تحليلية للكشف عن كيفية تعامل دولة الإمارات العربية المتحدة مع الإساءة الجنسية بعد توقيع اتفاقية حقوق الطفل وسن التشريع الخاص بحقوق الطفل في الدولة.

وقد اوصت الدراسة بأن تقوم الآليات القانونية بتفعيل تدخلات علاجية لتتمكن من الاكتشاف في الوقت المناسب كما أنه يجب إنشاء فرق حماية الطفل متعددة التخصصات عبر مجموعة من المهن لتقديم الدعم المهني لبعضهم البعض كما أنه يجب إجراء تحديات للوضع الراهن لمواصلة تحسين أنظمة حماية الطفل وتجارب الأطفال وصحة الجمهور ككل كما أوصت الدراسة بأن يقوم الباحثين في المستقبل بمقابلة مقدمي خدمات الخطوط الأمامية والناجين حول مكان تعطل النظام بالنسبة لهم على غرار استبيان الناجين الدوليين الذي أجراه المركز الكندي للمقابلات مع مقدمي الخدمات في الخطوط الامامية في الولايات المتحدة .

في دراسة (النقبي، ٢٠٢١) بعنوان حماية الأطفال من العنف والاستغلال بدولة الإمارات كشفت الدراسة عن الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى العنف ضد الأطفال والآثار الناجمة عن ممارسة العنف والاستغلال داخل الاسرة ضد الاطفال ووصف أشكال العنف ومستوى الحماية للأطفال وتحديد الآليات الوطنية لتنسيق

السياسات المتعلقة بحقوق الطفل وقد استعرضت الدراسة أشكال العنف ومستوى الحماية للأطفال والآليات الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتنسيق السياسات المتعلقة بحقوق الطفل وتوصلت نتائج الدراسة الى أن كل طفل مهدد بالإساءة و الاستغلال، لأسباب تتعلق بوضعهم الاجتماعي والاقتصادي ، كما أشارت ايضا أن القوانين والتشريعات تعتبر أهم أسلوب فعال يضمن الحماية المطلوبة للاطفال من العنف والاستغلال وان دولة الامارات تقوم بتوفير الحماية اللازمة للطفل من جميع النواحي من خلال دور القوانين والتشريعات والإعلانات الدولية مع عدم التمييز والاستغلال للأطفال .

-أما دراسة (الطنيجي، ٢٠٢٢)بعنوان "حقوق الطفل في مجتمع الإمارات دراسة ممن وجهة نظرهم على عينة في إمارة الشارقة" فقد هدفت الى التعرف على حقوق الطفل في مجتمع الإمارات من وجهة نظرهم وذلك عن طريق مدى الوعي بحقوقهم والمتمثلة في المجالات التالية : مدى ادراكه لحقوقه وطرائق معرفتها وبالتحديد مدى معرفته في حقه في الصحة والتعليم والحماية وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي حيث تم تصميم استبيان موجه للأطفال في مدارس إمارة الشارقة والذين تتراوح أعمارهم بين ١٢- ١٨ على عدد طلبة ٢٧٠

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

من خلال استخدام طريقة العينة غير الاحتمالية الغرضية وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية أن الأطفال مدركين وواعين لحقوقهم حيث أنهم واعين ومدركين لحقهم في التعليم والصحة وحقهم في الحماية وحسب الجنس تبين أن الذكور أكثر وعيا بحقوقهم من الإناث .

التعقيب على الدراسات السابقة :

يتضح من خلال الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع البرامج الوقائية لحماية الطفل في دولة الإمارات ما يلي :

١. من حيث موضوع الدراسة:

تشترك معظم الدراسات السابقة في اهتمامها بحماية الطفل من زوايا مختلفة. فعلى سبيل المثال:

دراسة محمد (٢٠٠٨) تناولت دور القوانين والتشريعات في حماية الطفل، واستعرضت الحقوق الأساسية للطفل في الإمارات ضمن إطار اتفاقية حقوق الطفل، فضلا عن تقديم توصيات لتطوير التشريعات الوطنية.

دراسة حمد (٢٠٠٩) ركزت على حماية الطفولة ومشكلاتها في دول مجلس التعاون، وناقشت دور وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية، ووسائل حماية الطفولة، واستعرضت أيضاً جهود المجتمع المدني.

دراسة المطروشي وآخرون (٢٠٢١) تطرقت إلى تقييم قوانين الإبلاغ الإلزامية عن الإساءة الجنسية للأطفال، وكشفت عن كيفية تعامل الإمارات مع هذا الموضوع بعد توقيع اتفاقية حقوق الطفل.

دراسة الطنيجي (٢٠٢٢) سعت إلى معرفة حقوق الطفل من وجهة نظرهم، وقاست وعي الأطفال بحقوقهم في مجالات الصحة، والتعليم، والحماية.

٢. من حيث منهج الدراسة

تنوّعت مناهج البحث المستخدمة في الدراسات السابقة. على سبيل المثال:

دراسة محمد (٢٠٠٨) استخدمت تحليل الوضع (Situation Analysis) لتقييم حالة حقوق الطفل، وخلصت إلى توصيات بشأن تنسيق أفضل بين المؤسسات.

دراسة حمد (٢٠٠٩) اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم برامج حماية الطفولة في الخليج.

دراسة المكانين (٢٠١٢) استخدمت منهجية الوصف التحليلي وأداة تقييم معيارية تتألف من ١٧٠ مؤشرًا، لقياس مدى التزام برامج التربية الخاصة بالمؤشرات النوعية العالمية.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

دراسة أميا باهيتا وآخرون (٢٠٢١) اعتمدت على إطار عمل منظمة الصحة العالمية INSPIAR لتقييم تأثير جائحة كوفيد-١٩ على حماية الطفل.

٣. موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تأتي الدراسة الحالية استكمالًا للأبحاث السابقة، حيث تركز على تقييم الممارسات والإجراءات الفعلية للجهات المحلية المعنية بحماية الطفل في الإمارات العربية المتحدة. ويمكن تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسات السابقة كما يأتي:

أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة المكانين (٢٠١٢) في اتباع أسلوب تحليل المحتوى لتقييم البرامج والسياسات المتعلقة بحماية الطفل.

تتفق أيضًا مع دراسة الطنيجي (٢٠٢٢) في استخدام المنهج الوصفي، ولكن تركز الدراسة الحالية على تقييم التدابير والسياسات المحددة المتعلقة بحماية الطفل على وفق اتفاقية حقوق الطفل.

أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة

تتفرد الدراسة الحالية عن دراسة محمد (٢٠٠٨) بأنها لا تركز فقط على التشريعات والقوانين، بل تشمل أيضًا تقييم الممارسات التي تنفذها الجهات المحلية المختلفة في الإمارات.

تختلف أيضًا عن دراسة حمد (٢٠٠٩) في نطاق التركيز، حيث تتناول الدراسة الحالية الجهود المبذولة على مستوى الهيئات المحلية بدولة الإمارات، في حين ركزت دراسة حمد على برامج الحماية على مستوى دول الخليج بشكل عام.

تقدم الدراسة الحالية أيضًا منظورًا محدثًا بعد جائحة كوفيد-١٩، وهو ما لم تتناوله دراسة باهيتا وآخرون (٢٠٢١) إلا من منظور عالمي، في حين تستهدف الدراسة الحالية السياق المحلي في الإمارات.

الإجراءات المنهجية :

إن مجتمع الدراسة الفعلي يشمل الجهات الحكومية التي تقدم خدماتها وبرامجها للأطفال في كل من إمارة ابوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القويين ورأس الخيمة والفجيرة، حيث تم اختيار العينة وفق الخطوات التالية:

تم الاطلاع على عدد من الجهات التي تقدم خدماتها للاطفال أو ذات علاقة بها وذلك استنادا إلى الخبرة المهنية للباحثين، وانطلاقا من ذلك تم البحث في برامج ومبادرات تلك

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجهات من خلال الموقع الالكتروني الرسمي لكل جهة وتعددت الجهات الاتحادية والمحلية في كل من إمارة أبوظبي ودبي والشارقة وتمثلت بالتالي:

وزارة الداخلية – وزارة تنمية المجتمع – وزارة التربية والتعليم – دائرة تنمية المجتمع أبوظبي – هيئة الرعاية الأسرية أبوظبي – مؤسسة التنمية الأسرية أبوظبي – المجلس الاعلى للأمومة والطفولة أبوظبي – هيئة الطفولة المبكرة أبوظبي – مؤسسة إيواء أبوظبي – هيئة تنمية المجتمع دبي – مؤسسة دبي لرعاية الاطفال والنساء – المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في الشارقة – دائرة الخدمات الاجتماعية الشارقة –مؤسسة حماية الطفل والمرأة عجمان– مركز أمان للإيواء رأس الخيمة.

عمل زيارات ميدانية من قبل الباحث الأول لبعض الجهات حسب التنسيق المسبق مثل المجلس الاعلى للأمومة والطفولة ابوظبي، مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل في أبوظبي، مركز ايواء في ابوظبي، دائرة الخدمات الاجتماعية في الشارقة .

عمل مقابلات مع ممثلين للجهات عن طريق عقد اجتماعات عن بعد باستخدام المايكروسوفت تميز بين الباحث الأول وممثلي الجهات للحصول على المعلومات الازمة مثل هيئة أبوظبي للطفولة المبكرة ومؤسسة دبي لرعاية الاطفال والنساء، دائرة تنمية المجتمع في دبي، المجلس الاعلى لشؤون الأسرة في الشارقة.

استنادا لمخرجات الزيارات والمقابلات المرئية تم تحديد عدد (٧) من اصل (١٣) جهة حكومية معنية بتقديم برامج وخدمات لتمكين الأطفال في كل من امارة ابوظبي ودبي والشارقة ، منها عدد (١) جهات اتحادية وعدد(٦) جهات محلية وذلك لوجود برامج وقائية توعوية موجهه لفئة الاطفال ضمن الخطة التشغيلية لكل مؤسسة و تم تصنيف الجهات وتحديد عدد المبادرات والبرامج ومجالات الحماية لكل جهة بحيث تشمل (التوعية بحقوق الطفل وتمكين الطفل بحماية نفسه والتوعية بخط الابلاغ)

انتهى الباحثان الى تحديد عينة الدراسة وهي عدد (٢٣) برنامج تابعة لعدد (٦) جهات حكومية على المستوى الاتحادي والمحلي.

لأغراض التحليل، تم تجميع المطويات والكتيبات الخاصة ببرامج بعض الجهات .

المنهج المستخدم :

نظرا لأن الدراسة هدفت الى معرفة برامج حماية الطفل وآليات تنفيذها بما يضمن نتائج اجتماعية وقائية للطفل، ونظرا لخصوصية كل جهة من الجهات واختلاف نوعية برامجها وتعدد المفاهيم المستخدمة في البرامج، فقد استخدم الباحثان المنهج النوعي.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

أدوات جمع البيانات

انسجاما مع المنهج المستخدم في هذه الدراسة فقد استخدم الباحث الأدوات الآتية :

١- بناء قائمة مؤشرات وأبعاد:

قام الباحثان بالاطلاع على الدراسات المتوفرة لديهم وتمت مراجعة بعض الأدبيات المتعلقة ببرامج حماية الطفل والمعايير الخاصة بتقييمها من اهمها دراسة (نجم، ٢٠١٣)

تم اعداد مؤشرات لبرامج حماية الطفل بما يتناسب مع بطاقة تحليل المحتوى ومن ثم تم عرضها على المحكمين من ذوي الاختصاص عدد (٣) وقد ابدوا ملاحظاتهم ومقترحاتهم وتم التعديل وفق تلك الملاحظات.

تم اعتماد أسلوب تحليل المضمون أو تحليل المحتوى لبرامج ومبادرات الجهات المعنية بالدراسة لمعرفة دورها في تمكين الأطفال وفق مجالات الحماية المحددة وهو اسلوب علمي عرفه أولى هوساتي على أنه الأسلوب العلمي الذي يستخدمه الاجتماعيون في تحليل الأبحاث، والمؤلفات الاجتماعية عن طريق استخدام الفنون الاحصائية والرياضية في تحديد الأفكار والسياقات والاتجاهات التي تنطوي عليها الأحداث والمؤلفات مع تحديد عدد المرات التي تتكرت فيها الافكار والاتجاهات، (Alhassan، ٢٠٠٤) وقد قام الباحثان ببناء هذه الاداة وفق الخطوات الآتية :

هدف التحليل: يهدف تحليل محتوى برامج الحماية الموجهة للاطفال في كل من امارة أبوظبي ودبي والشارقة إلى معرفة مجالات الحماية في كل برنامج ومدى توافر ابعاد الحماية من من توعية بحقوق الطفل وتوعية الطفل بحماية نفسه والابلاغ في حال التعرض للاساءة.

تحديد عينة التحليل :

حدد الباحثان البرامج المقدمة للطفل للأطفال المواطنين والمقيمين في كل من امارة أبوظبي ودبي والشارقة التي تم تنفيذها منذ عام ٢٠١٩ إلى نهاية عام ٢٠٢٣

تحديد وحدة التحليل: اعتمد الباحثان وحدة الفكرة أو الموضوع وهي قد تكون فكرة تدور حول موضوع الحماية كون هذه الوحدة تتناسب مع محتوى موضوع البرامج المقدمة للأطفال.

تحديد فئات التحليل: يقصد بتحديد الفئات بحسب وصف (Alhassan، ٢٠٠٤) ان يقوم الباحث بتقسيم المحتوى الى عدد من المحاور او الموضوعات وكل موضوع ينطوي تحته عدد من الافكار أو العبارات ومن ثم يتم ترميز أو ترقيم المحاور، ومن ثم احتساب الوزن الرياضي أ تكرارات العبارات في كل محور من محاور الدراسة أو المحتوى، بعدها يتم اعادة ترتيب العبارات والأفكار ضمن عمود يسمى التسلسل المرتبي، ويتم وضع النسبة المئوية لكل عبارة وفق التكرارات وإدارجها ضمن جدول إحصائي يتكون من أربعة اعمدة وهي:

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

- الأفكار او العبارات
- التسلسل المرتبي
- الوزن الرياضي أو التكرار
- النسب المئوية

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على فئات معايير حماية الطفل وتوعيته بحقوقه حسب المنصوص عليها فالقانون وتعليمه كيفية حماية نفسه وطرق الابلاغ في حال التعرض للإساءة والعنف والتي تم تحليل البرامج والمبادرات على أساسها.

تحديد وحدة التسجيل :

هي أصغر جزء في المحتوى ، ويحدده الباحث بحيث يتم قياس ظهوره أو غيابه أو تكراره من خلال تحليل النتائج فهي إما ان تكون كلمة او جملة أو فقرة ، ووحدة التسجيل في هذه الدراسة فقرات أبعاد التمكين وتوعيته بحقوقه.

ضوابط عملية التحليل:

من خلال هذه الدراسة ، وضع الباحثان الأسس التالية لضبط عملية التحليل :

١- تحليل الكتيبات والمطويات الخاصة ببرامج حماية الطفل .

٢- استخدام جدول رصد النتائج وتكرار كل وحدة من وحدات التحليل وفئة التحليل

٣- استبعاد كل ما ليس له علاقة بموضوع التحليل وتتعلق بالجهة الحكومية (كموضوع الاجراءات والشراكات والسياسات)

خطوات عملية التحليل:

١- تحديد البرامج والمبادرات التي سيتم تحليلها وتحديد ما هو مضمونها بما يتوافق مع أبعاد الحماية المحددة في قائمة التحليل.

٢- احتساب عدد التكرارات والنسبة المئوية لكل من أبعاد الحماية لجميع المحاور(توعية الطفل بحقوقه وتوعية الطفل بكيفية حماية نفسه وتوعية الطفل بخط الإبلاغ).

صدق التحليل

يعتمد صدق التحليل على صدق أداة التحليل بأن تقيس ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحثان بعرض الأداة على مجموعة من المختصين في علم الاجتماع وعدد من الخبراء في مجال برامج حماية الطفل من جامعة الشارقة ودائرة الخدمات الاجتماعية للتأكد من الصدق الظاهري للأداة، وقد تم التعديل وفق الملاحظات التالية:

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الابعاد المحذوفة	الأبعاد المطلوب تعديلها	الأبعاد بعد التعديل
توعية الطفل بحق الحماية من الاساءة الالكترونية	الاستجابة للغرباء	عدم الانصياع لرغبات الغرباء
توعية الطفل بالابلاغ عن طريق الحضور الى المؤسسة المعنية	كيفية الهروب من المعتدي	التوعية بتقنية الهروب من المعتدي

ثبات أداة التحليل:

للتأكد من ثبات أداة التحليل قام الباحثان بالآتي :

١- وضع فئات محددة للتحليل التزمت بها طوال فترة قيامها بالتحليل للمحتوى التي تعاملت معه.

٢- إعادة التحليل بعد مدة من الزمن (مدة شهرين) للوثائق نفسها.

أهم النتائج ومناقشتها على وفق تساؤلات الدراسة :

أولا : ما هي برامج حماية الطفل المقدمة للأطفال في مؤسسات حماية الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

١. المجلس الاعلى للطفولة والامومة

يعد المجلس الأعلى للأمومة والطفولة «الحاضنة» الرسمية المعنية بقضايا الأمومة والطفولة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي أنشئ بموجب مرسوم بقانون اتحادي رقم ١ لسنة ٢٠٠٣م بأمرٍ سامٍ من مؤسس وباني نهضة الدولة المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وبهذا شكّل المجلس لبنة أساسية في الهيكل البنائي لمؤسسات الدولة المختصة برعاية قضايا الأمومة والطفولة. وفي سبيل تحقيق الغايات السامية المرجوة من المجلس، والتي هي فضلاً عن كونها مهمة وطنية هي مسؤولية أخلاقية، رسمت العديد من الاستراتيجيات لتطبيق رسالة المجلس وتحويلها واقعاً ملموساً. (والطفولة، ٢٠٢٤)

يقوم المجلس الأعلى للأمومة والطفولة مقره في العاصمة أبوظبي بخدمات وقائية وتنموية لأبناء دولة الإمارات العربية المتحدة والمقيمين على ارضها ويهتم المجلس بسن التشريعات والمبادرات الخاصة بالطفل وتمثيل الدولة في التقرير الدولي لحقوق الطفل. يعني المجلس بادارة عملية برلمان الطفل الاماراتي وذلك تطبيقا لحق المشاركة والتعبير عن الرأي الخاص بالطفل

يهتم المجلس بتطبيق سلسة من الورش التفاعلية للأطفال بهدف حمايتهم وذلك عن طريق التعاقد من مؤسسات لتوفير محاضرين ومدربين للأطفال الذين يسجلون في برنامج الماستر كلاس الذي يتم تنظيمه عن طريق المجلس سنويا .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

توجد نشرات توعوية مختلفة تم اصدارها عن طريق المجلس موجهة للطفل وموجهه للوالدين بهدف حماية الطفل ومتاحة للجميع على الموقع الالكتروني الخاص بالمجلس.

٢. وزارة الداخلية متمثلة في مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل.

تأسس مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل بدولة الإمارات العربية المتحدة ليتولى مهمة تطوير وتنفيذ وتقنين المبادرات والإجراءات التي تهدف إلى توفير السلامة والأمن والحماية لجميع الأطفال الذين يعيشون في دولة الإمارات العربية المتحدة أو يأتون إليها زائرين .

حُدّدت وظائف واختصاصات مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل على النحو التالي :

- وضع إستراتيجيات وسياسات وممارسات حماية الطفل من خلال التخطيط الإستراتيجي والتكليف بإجراء البحوث وتوفير التدريب الداخلي والخارجي ومقارنة وتحليل البيانات الإحصائية .
- الالتزام بالمعايير والتقنين : تقييم مدى التقيّد بالسياسات والإجراءات والممارسات الخاصة بالتحقيق والحماية ومعالجة الشكاوى ومؤشرات الأداء الرئيسية والتدقيق .
- التواصل مع أفراد المجتمع وتشغيل خط اتصال ساخن للجمهور يشمل إحالة الحالات وتسجيلها قبولها ورفع مستوى الوعي وتطوير الشراكات والتعاون مع وسائل الإعلام، والتنظيم والمشاركة في المؤتمرات والفعاليات المحلية والعالمية .
- خدمات الدعم والمساندة: توفير الدعم الإداري والقانوني وتقنية المعلومات وحفظ السجلات
- تطبيق حمايتي : طورت وزارة الداخلية تطبيق حمايتي ويمكن من خلاله الإبلاغ عن حالات الإساءة والعنف وتوجد به معلومات وافية حول مركز حماية الطفل والتطبيق مجاني ويتيح للجمهور معلومات حول حقوق الطفل ويكن التواصل مباشرة مع الوزارة عبر الدردشة الفورية .

٣. وزارة التربية والتعليم:

قامت الوزراة بعد تفعيل قانون حماية الطفل بإنشاء وحدة حماية الطفل في المدارس تعنى الوحدة بالتعامل مع بلاغات الاساءة المكتشفة في البيئة المدرسية من حالات التنمر الطلابي والمشكلات الدراسية والعنف ضد الطفل واحاله حالات العنف خارج السور المدرسي الى المؤسسات الاجتماعية المتخصصة في كل امارة .

وحدة حماية الطفل تتبع إداريا قطاع الرعاية والأنشطة وتلحق بإدارة الإرشاد الاكاديمي والمهني . وتهدف إلى تنفيذ آليات وتدابير حماية الطفل في المؤسسات التعليمية والمنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠١٦م ولائحته التنفيذية وتنفيذ

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

سياسة حماية الطفل في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة ، فضلا عن ضمان وتمكين الطفل من حقوقه؛ وخاصة الحقوق التعليمية، وحقه في الحماية وفق ما جاء في التشريعات، أحكام، وبنود القانون ، وتتضمن حماية الطفل من كافة أشكال الإساءة، والإهمال، والتمييز، والاستغلال، التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به (المنزل أو المدرسة) سواء وقع ذلك من شخص له ولاية على الطفل أو سلطة أو مسؤولية أو له به علاقة بأي شكل كان. ، والعمل على توفير بيئة مدرسية آمنه للطفل التي تشعره بالحماية من كل ما يهدد بقاءه أو صحته الجسدية والنفسية، وحمايته من الإساءة والاستغلال الجنسي، فقط للأطفال المسجلين في المؤسسات التعليمية (مدارس التعليم الحكومي والخاص).

٤. وزارة تنمية المجتمع

تولي وزارة تنمية المجتمع أهمية كبيرة لحماية الطفل ودعم تنشئته في بيئة أسرية مستق، عبر منظومة متكاملة من القوانين والبنية التشريعية، والإجراءات المرتبطة بحمايتهم والتوعية بحقوقهم، ومن بينها القانون الاتحادفي رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ في شأن حقوق الطفل، حيث ت عمل إدارة الحماية الاجتماعية بالوزارة، على الارتقاء بالوعي المجتمعي ببنود القانون وتنفيذ الخطط والمبادرات والبرامج، التي تستهدف الطفل والأسرة بشكل عام.

ورش توعوية

وذكرت أنه تم تأهيل عدد ٤٥ اختصاصي حماية الطفل حتى أبريل ٢٠٢٤ على مستو ى الدولة، كما تم تأهيل عدد ٣٧٥ منسق حماية الطفل، في الجهات العاملة في مجال الط فولة، مشيرة إلى أن وزارة تنمية المجتمع، قامت بالتنسيق مع ذات الجهات، لإنشاء عدد ٩ وحدات حماية الطفل بها، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من البرامج، شملت ورشاً توعوية بقانون حقوق الطفل، وحماية الطفل على الإنترنت، والتوعية بأساليب التعامل الصحيحة مع المراهقين، وتدريب أولياء الأمور والفئات الملازمة لهم على كيفية التعامل معهم.

ربط إلكتروني

كما أشارت إلى أنه يجري حالياً تطوير منظومة الربط الإلكتروني مع الجهات المعنية با لطفولة في الدولة، ومن بينها الجهات العدلية، الاجتماعية، التربوية، حيث قطعت الوزارة شوطاً طويلاً في عملية الربط المعلوماتي مع تلك الجهات، كما يوجد تنسيق بين وحدات حماية الطفل بوزارة التربية والتعليم، ومؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي، وبين وحدة حماية

الطفل بوزارة تنمية المجتمع، لضمان تكاملية الأدوار والتصدي لأي سلوكيات تؤثر على تنشئة واستقرار الطفل.

الجدير بالذكر أن وحدة حماية الطفل، تقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لتقد يم العلاج النفسي والاجتماعي والصحي لأي طفل تعرض لإساءة بمختلف أنواعها، فضلاً عن تقديم الدعم اللازم للحفاظ على حقوق الأطفال الأساسية، والأسرية والاجتماعية والتعليمية، مع جهات الاختصاص.

٥. مؤسسة التنمية الاسرية أبوظبي:

مؤسسة التنمية الأسرية منذ أن أنشئت في مايو ٢٠٠٦ وهي تسعى إلى تطوير برامجها وخدماتها وقنواتها التقنية والإعلامية لتسهم في بناء أسرة سليمة قائمة على أواصر المحبة والاحترام، مؤمنة بأهمية الحفاظ على القيم وصون المبادئ، ونقلها بكل صدق وأمانة إلى الأجيال الجديدة لتكون حصنهم المنيع، ودرعهم الواقي من الأخطار التي قد تعترض مستقبلهم.

وتقوم المؤسسة بعمل ورش مختلفة في مراكزها المتعددة والموزعة في إمارة ابوظبي والورشة التي يعنى بها الاطفال هي ورشة طفولة آمنة يتم فيها توعية الأطفال حول حقوقهم والاساءات بأنواعها المختلفة.

٦. دائرة تنمية المجتمع أبوظبي

تأسست دائرة تنمية المجتمع في عام لتكون الجهة المسؤولة عن تنفيذ أجندة القطاع الاجتماعي في أبوظبي، عن طريق توفير الفرص والخدمات لكافة أفراد المجتمع بأبوظبي من أجل تعزيز نموه الاقتصادي والاجتماعي، وبناء مجتمع متلاحم، وضمان إرساء معيار متميز للمعيشة لكافة أفراده.

تعني الدائرة بشكل مباشر بسن السياسات والتشريعات ومتابعة تقديم خدمات اجتماعية من قبل المعنيين بهدف ضمان وصول الرعاية الاجتماعية الى الفئات الضعيفة في امارة ابوظبي. أما بالنسبة للتوعية وتقديم برامج وقائية متخصصة لا تعنى الدائرة بتقديم مثل هذه البرامج في المدة الحالية ولكن من من الممكن ان تكون ضمن اجندتها خلال السنوات القليلة القادمة.

٧. هيئة الطفولة المبكرة أبوظبي

تقوم هيئة أبوظبي للطفولة المبكرة بالتركيز على قطاعات رئيسية تتضمن الصحة والتغذية، وحماية الطفل، والدعم الأسري، والتعليم والرعاية المبكرين. وتركز في عملها الأساسي على التعليم والرعاية المبكرة .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

بالنسبة لعمل الهيئة فيما يخص حماية الطفل فإنها تدعم منظومة تطوير تثقيف العاملين بحقوق الطفل أهمية الابلاغ عن حالات الاساءة والعنف لدعم منظومة حماية الطفل في امارة ابوظبي. تركز استراتيجية العمل في هيئة الطفولة المبكرة على:

- الحد من حالات زيادة الوزن/السمنة لدى الأطفال الصغار
- تحسين مستوى الكشف المبكر وأنشطة التدخل للأطفال أصحاب الهمم
- خفض مستوى وفيات الأطفال
- تأمين الصحة النفسية للأطفال والوالدين ومقدمي الرعاية
- تقليص الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في نتائج التعلم
- زيادة المشاركة في فرص التعلم المبكر
- ترسيخ الهوية الثقافية الإيجابية والترابط الاجتماعي
- تعزيز الثقة لدى مقدمي الرعاية وقدراتهم ودعم قضاء وقت مثمر بين الوالدين والأطفال
- تعزيز الثقة في نظام حماية الطفل
- ضمان إعادة تأهيل الضحايا من الأطفال
- تمكين مشاركة القطاع الخاص في قطاع تنمية الطفولة المبكرة
- جعل أبوظبي إمارة صديقة للأسرة
- التخفيف من المخاطر واستغلال الفرص الناشئة من التقنية المتاحة لقطاع تنمية الطفولة المبكرة

ولا تعنى الهيئة بتقديم برامج وقائية وتوعوية للاطفال بشكل مباشر .

٨.هيئة تنمية المجتمع دبي

تعنى الهيئة بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية النفسية لمختلف فئات المجتمع وتحديدا للأطفال حيث تقديم خدمات للأطفال مجهولي الوالدين والاطفال المعنفين كما انها تعنى بتقديم برامج متنوعة وقائية للأطفال ضمن خطة واضحة تهدف لتوعية الاطفال في المدراس والاماكن العامة وتشرف الهيئة ايضا على عمل قرية العائلة الدار المعنية برعاية الاطفال مجهولي النسب في دبي .

٩.مؤسسة دبي لرعاية الاطفال والنساء

يركز عمل المؤسسة نحو منع العنف الأسري، وسوء معاملة الأطفال والإتجار بالبشر لمجتمع خالٍ من العنف عن طريق العديد من برامج التثقيف مثل الحملات، والمنتديات، والمحاضرات، والأنشطة التعليمية في المدارس والجامعات والمحاضرات وورش العمل والتوعية الإعلامية عن طريق وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

١. الحملات:

حملة "طفولتي أمانة فاحفظوها":

تنظم مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال حملة حماية الأطفال تحت شعار "طفولتي أمانة فاحفظوها" سنوياً تقديرًا لأهمية التوعية حول الاعتداء الجنسي وسوء معاملة الأطفال أثناء شهر أبريل. وتهدف الحملة إلى منع سوء المعاملة البدنية والعاطفية للأطفال عن طريق حشد البالغين والعائلات والمجتمعات لاتخاذ إجراء لحماية الأطفال قبل تعرضهم للأذى.

٢. المؤتمرات والمنتديات والندوات

١. منتدى الإتجار بالبشر

٢. الندوات

في كل عام نناقش موضوعات مختلفة. وعادة ما نحتفل بالأيام العالمية عن طريق عقد ندوة تثقيفية. (والنساء، ٢٠١٦)

١٠. دائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة

تأسست دائرة الخدمات الاجتماعية في عام وبدأت تقدم خدمات للأطفال المحرومين في عام ١٩٨٦ وتحديدا في عام ٢٠٠٧ بدأت الدائرة في تقديم خدمات الاستجابة للأطفال المعنفين وتوعيتهم بحماية أنفسهم واستحدثت إدارة مختصه بالتثقيف لأفراد المجتمع التي تقوم بدورها بتقديم برامج التوعية والوقاية المختلفة للأطفال وتقوم ايضا ادارة حماية الطفل والاسرة في الدائرة بتقديم البرامج التوعوية المختلفة للأطفال في إمارة الشارقة وتعمل الادارتين على وفق خطة تشغيلية تشمل الأطفال المسجلين في الحضانات والمدارس الحكومية والخاصة ومراكز الاطفال والناشئة والمعسكرات الصيفية والفعاليات المختلفة في الإمارة .

١١. المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في الشارقة

تأسس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة برعاية كريمة من سمو الشيخة جواهر القاسمي وانطلاقا من أهمية مكانة الأسرة والطفل في المجتمع وتتبع المجلس أربع إدارات رئيسية : ادارة التنمية الاسرية وفروعها وإدارة التثقيف الصحي والمكتب الثقافي وادارة سلامة الطفل .

ادارة سلامة الطفل:

في العام ٢٠١٨ أصدرت قرينة صاحب السمو حاكم الشارقة، سمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي رئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في الشارقة، قرارا بتأسيس "إدارة سلامة الطفل" التي تأتي استكمالا لأهداف ورؤية حملة سلامة الطفل إحدى مبادرات المجلس

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الأعلى لشؤون الأسرة في الشارقة التي انطلقت في العام ٢٠١١ لنشر الوعي بأهمية المحافظة على سلامة الأطفال وحمايتهم وتحقيق الاستقرار الاجتماعي لهم، وصولا إلى مجتمع يتمتع فيه الأطفال بالصحة النفسية والسلامة الجسدية ويهدف عمل الإدارة إلى توعية الاطفال من المرحلة العمرية الصغيرة حتى بلوغهم ١٨ من خلال الورش القصصية والورش التوعوية المختلفة خلال العام من خلال خطة تشغيلية معدة ومواد توعوية معدة ومعتمدة مسبقا لتوعية الأطفال تتناسب مع فئاتهم العمرية المختلفة .

١٢. مؤسسة حماية للمرأة والطفل في عجمان

بدأت مؤسسة حماية للمرأة والطفل مسيرة العمل الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة عجمان بصورة خاصة في الثامن من شهر مارس للعام ٢٠١٧ بتوجيه ودعم من صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم –عجمان– حفظه الله ورعاه بهدف سامي الا وهو حماية الطفل والمرأة من كافة اشكال الاساءة والعنف وتأمين الحياة الكريمة لمجتمع إمارة عجمان .

وتستقبل المؤسسة حالات الاساءة والعنف ضد الطفل والمرأة عن طريق تقديم خدمات علاجية او ايوائية لهم كما انها تعنى بحل الخلافات الزوجية والاستجابة لمشكلات الطلاق والنفقة والأطفال مجهولي النسب وتقدم الدعم المادي للحالات بعد دراستها والمؤسسة ليست معنية بتقديم خدمات البرامج الوقائية لأفراد المجتمع .

١٣. مركز امان لإيواء الاطفال والنساء في رأس الخيمة

أنشئ المركز في عام ٢٠١٧ وهو مؤسسة شبه حكومية يتبع الديوان الأميري في رأس الخيمة ويعنى بتقديم خدمات ايوائية لضحايا الاتجار بالبشر من النساء والاطفال وبعد الإيواء يتم تقديم خدمات التأهيل النفسي والاجتماعي للحالات لتجاوز الازمة النفسية بعد تعرضهم الى هذه المشكلة ومن ثم التنسيق من أجل ارجاعهم الى اوطانهم بعد تقديم برامج توعوية موجهة لهم بهدف عدم انخراطهم مجددا في شبكات الاتجار بالبشر .

ولا تعنى المؤسسة بتطبيق برامج توعوية متخصصة لأفراد المجتمع كافة .

١٤. ادارات الشرطة المجتمعية التابعة لوزارة الداخلية المنتشرة في امارات الدولة:

تقوم ادارات الشرطة المجتمعية بتنظيم ورش توعوية مختلفة للأطفال في مختلف امارات الدولة وتتبع جهة شرطية وليست اجتماعية ولكن على الرغم من ذلك فإن لهم مشاركات متنوعة في الفعاليات الاجتماعية.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الإجابة عن التساؤل الثاني

ما الأبعاد التي تركز عليها البرامج الوقائية التوعوية المقدمة للاطفال في دولة الامارات؟

من خلال التحليل ومراجعة الجهات التي تقوم بتقديم برامج التوعية المختلفة تبين للباحثين ان هناك أبعاد رئيسية تركز عليها البرامج الوقائية الا وهي :

١- التوعية بحقوق الطفل التي نص عليها قانون حقوق الطفل

٢- تمكين الطفل لحماية نفسه في حال تعرضه للاعتداء بأنواعه المختلفة.

٣- التوعية بخط الإبلاغ الخاص بالمؤسسة وقنوات الابلاغ مثال: البريد الالكتروني او الرسائل الصوتية.

قد تم اختيار المؤسسات الاجتماعية والتي هي ضمن اختصاص الدارسة التي تقوم بتقديم برامج وفق خطط سنوية معدة عن طريق موظفين متخصصين لتقديم هذه البرامج التي تم اعتمادها مسبقا في الجهات ويتم التوعيه بها سنويا.

الجهة	اسم البرنامج	توعية بحقوق الطفل	توعية بكيفية حماية نفسه	توعية بقنوات الابلاغ
١_المجلس الاعلى للامومة والطفولة	▪ ورش كلاس ماستر للصغار تتضمن: ▪ الوقاية والسلامة الرقمية (الفئة الاولى) ▪ الوقاية والسلامة الرقمية (الفئة الثانية) ▪ حقوق الطفل وديمة ▪ الوقاية من التنمر	لا نعم لا	نعم نعم نعم	نعم نعم لا
٢_مؤسسة التنمية الاسرية في أبوظبي	▪ ورشة طفولة امنه	نعم	نعم	لا
٣_هيئة تنمية المجتمع دبي	▪ اصدقاء حقوق الطفل ▪ ورشة لعبة حقوقي ▪ اعرف حقوقك ▪ ورشة المستهلك الصغير	نعم نعم نعم لا	نعم نعم نعم نعم	نعم لا نعم لا
٤_مؤسسة دبي لرعاية الاطفال والنساء	▪ اللمسات جيدة وسيئة ▪ عالمنا اختيارنا ▪ أنت أمير	لا نعم نعم	نعم نعم نعم	لا لا لا

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

	▪ أنت بطل ▪ حقوق مجتمعي ▪ كيف تحمي نفسك من سوء المعاملة الجنسية ▪	نعم نعم لا	نعم لا نعم	نعم لا نعم
٥_المجلس الاعلى لشؤون الاسرة الشارقة	▪ كيف اكون واثقا ▪ سلامتى في المنزل ▪ الامن الالكتروني ▪ التحرش ▪ الامن الالكتروني ▪ التنمر والتنمر الالكتروني ▪ حقوق الطفل ▪ ورش قصصية متنوعة (البطة طمطم –حكاية جدتي الشجرة – اليربوع الصغير – مسعود البطل _ نزهة في السوق)	نعم لا نعم نعم نعم لا نعم لا	نعم نعم نعم نعم نعم نعم لا نعم	نعم لا نعم نعم نعم نعم نعم
٦_دائرة الخدمات الاجتماعية الشارقة	▪ كيف تقول لا ▪ من حقي ان العب ▪ قانون وديمة ▪ سوبر قوي	نعم نعم نعم لا	نعم لا نعم نعم	نعم نعم نعم نعم

الجدول (١) يوضح وحدات التحليل التي تركز عليها البرامج المقدمة للأطفال:

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة:

برنامج ماستر كلاس الصغار :

يعنى البرنامج بتقديم مجموعة من المواضيع المختلفة التي تهدف الى حماية وتنمية مهارات الطفل وتم من خلال الدراسة التركيز على الهدف الأساسي وهو برامج حماية الطفل الموجهة ومن خلال التحليل تبين أنهم يقومون ببرامج التوعية للسلامة الرقمية مقسمة فيها الى قسمين حسب المرحلة العمرية للطفل يغطي البرنامج توعية الطفل بكيفية حماية نفسه من المخاطر عند استخدام التكنولجيا اما الموضوع الثاني فإنه يتحدث عن التنمر وتوجد مطويات مصاحبة للموضوع ويشمل توعية الطفل بمشكلة التنمر وكيفية التصدي لها وكيفية حماية نفسه.

الموضوع الاخير يتحدث عن حقوق الطفل وديمة ويشمل توعية الطفل بحقوقه عن طريق المواد القانونية وتوعيته بطرق الابلاغ وخط المساعدة التابع لمركز وزارة الداخلية لحقوق الطفل.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجدير بالذكر أن المجلس الاعلى للأمومة والطفولة يقدمون الورش هذه عن طريق محاضرين متخصصين من اليونيسيف وفق جدول فعاليات معد مسبقا من قبلهم.

مؤسسة التنمية الأسرية أبوظبي:

ورشة طفولة آمنة يتم فيها توعية الاطفال بحقوقهم المختلفة حسب الموضح في قانون وديمة كما يتم ايضا بلاغهم بطرق حماية أنفسهم من الاعتداء والتبليغ على خط حماية الطفل التابع لمركز حماية الطفل التابع لوزارة الداخلية ويقوم بعمل الورشة مدربين مؤهلين.

هيئة تنمية المجتمع دبي:

اصدقاء حقوق الطفل

برنامج اصدقاء حقوق الطفل يهدف بالدرجة الأولى لتعريف الطفل بحقوقه وتأهيله لكي يصبح مشاركا مجتمعيا في تأهيل أقرانه وتوعيتهم بحقوقهم كأطفال.

ورشة لعبة حقوقي :

في عام ٢٠١٧ تم اطلاق اللعبة الإلكترونية حقوقي بالتعاون مع الرعاة الداعمين تهدف اللعبة الالكترونية الى توعية الاطفال بحقوقهم في الحماية والتعليم والصحة وتم إطلاق اللعبة عن طريق متجر التطبيقات أبل ومتجر تطبيقات قوقل .

اعرف حقوقك:

برنامج اعرف حقوقك هو برنامج يهدف الى مشاركة الاطفال في الأنشطة الاذاعية والمدرسية والمعارض التوعوية والمحاضرات واليوم المفتوح والحملات التطوعية حيث تم مشاركة العديد من المدارس خلال تطبيق البرنامج .

ورشة المستهلك الصغير:

ورشة عمل تهدف الى توعية الأطفال بحقوقهم كمستهلكين وتم عقد ورشة العمل في عدد من المدارس في امارة دبي .

تقوم الهيئة بتطبيق البرامج التوعوية المختلفة للأطفال عن طريق موظفين مدربين ومؤهلين لتطبيق هذه البرامج في المدارس الحكومية والخاصة في الامارة وتتم الاستعانة بمنظمة اليونسيف لتطبيق بعض البرامج التوعوية للأطفال.

مؤسسة دبي لرعاية الأطفال والنساء:

تنظم مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال العديد من البرامج الموجهة للأطفال والبالغين والعاملين في الهيئة التدريسية والخدمة الاجتماعية في المدارس .

تتنوع البرامج المقدمة للطلاب حسب الفئات العمرية الخاصة بهم

فالأطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ٤-٧ سنوات تعقد لهم ورش بعنوان:

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

- اللمسات جيدة وسيئة
- عالمنا اختيارنا

اما الذين تتراوح أعمارهم بين ٨-١٢ سنة تعقد لهم ورش بعنوان

- أنت أمير
- أنت بطل

وفي المراحل العمرية الاكبر تعقد لهم ورش مختلفة بعنوان

- حقوق مجتمعي
- كيف تحمي نفسك من سوء المعاملة الجنسية

الجدير بالذكر ان هناك خط خاص بالمؤسسة ليتم الابلاغ عن حالات سوء المعاملة يتم الاعلان عنه من خلال الورش المقدمة للأطفال في المراحل العمرية المختلفة.

المجلس الأعلى لشؤون الأسرة فالشارقة

يقوم المجلس الاعلى بشؤون الاسرة متمثلا بإدارة سلامة الطفل بتطبيق خطة تشغيلية سنويا تهدف الى توعية الاطفال بمختلف الفئات العمرية بحقوقهم المنصوص عليها في قانون وديمة عن طريق استخدام ورش قصصية تهدف الى توعية الفئة العمرية الصغيرة معده من قبل مختصين في اعداد قصص الاطفال للفئة العمرية من فئة اطفال الحضانات والروضة اي من فئة عمر السنتين الى عمر الخمس سنوات ووتنوع هذه القصص بهدف الوصول الى مستوى عقل الطفل وادراكه .

قصة البطة طمطم :

تتحدث القصة عن تهور البطة طمطم وخروجها الى البحيرة لتسبح دون اذن امها مما تسبب في لقاء الثعلب الذي طمع بها ومن ثم اراد التهجم عليها ولكن من حسن الحظ ان اخيها الصغير اخبر والدتها بالسر التي اسرعت لإنقاذها وتهدف الى تعليم الاطفال السر الجيد والسر السيء.

حكاية جدتي الشجرة :

تحكي القصة عن الجدة التي تسرد لأحفادها عن تحولها الى شجرة في يوم من الأيام ومن ثم التقت بطفلة صغيرة تبكي جراء منع والدها من ذهابها للمدرسة ومن ثم اختفت فتحولت الشجرة الى كائن آخر يبحث عن الطفلة كي يساعدها في اقناع والدها بحقوقها وتنجح الجدة في ذلك حيث اقنعت الابنه بكيفية الوصول الى والدها واقناعه باهمية التعليم والحصول على حقوقها كطفلة.

تهدف القصة الى توعية الاطفال بأهمية الحقوق والدفاع عنها.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

حكاية اليربوع الصغير:

والتي تحكي عن اليربوع الذي تعرف على صديق يشابهه في الصفات من حب استخدام الالعاب الإلكترونية والهوايات ومشروب عصير التفاح من ثم بدأت علاقة الصداقة الافتراضية تتوطد به من قام بتحديد موعد للقاءه في الحديقة القريبة من المنزل فقد وثق به واعطاه كل المعلومات التي تخصه.

من ثم عندما قام اليربوع بانتظار صديقه متلهفا في الحديقة حاول تمساح ذو أنياب كبيرة ان يلتهمه فقام حارس الأمن بانقاذه حيث انه كان فريسة هذا الصديق الافتراضي الذي هو بالأساس كان يخطط لاتهامه.

هنا تأتي القصة لتنبيه الطفل بالمخاطر الالكترونية عليهم.

حكاية نزهة في السوق:

تتحدث القصة عن السلحفاة ميمونه ووالدتها اللذان خرجا الى السوق لمشاهدة فعاليات المهرجان المقام وق أوصت الأم ابنتها ميمونة بعدم الابتعاد.

الفعاليات الجاذبة والبالونات دفعت ميمونة الى الذهاب خلفها مما تسبب في ضياعها عن والدتها فذهبت لتسأل عن والدتها البطة العجوز زمن ثم بائع الحلوى الذي حاول استدراجها لتدخل الى المحل ولكنها تذكرت وصية امها بعدم الثقه بالغرباء الى ان صادفت الشرطي نمور الذي انتبه الى يدها حيث ان الام قد قامت برسم خارطة الطريق على معصمها قبل الخروج وقام بايصالها الى منطقة قريبة من بيتها حيث وجدت والدتها بانتظارها هناك.

تحرص القصة على توعية الاطفال بأهمية عدم التحدث مع الغرباء والانتباه وعدم الذهاب بعيدا عن الوالدين.

مسعود البطل:

تتحدث القصة عن البطل مسعود الذي ذهب مع والدته واخته الصغيرة ريم الى زيارة منزل جدته ومن ثم عند جلوس جدته ومع والدته يبدأ مسعود باللعب بكرته مع القطة في حين اخته الصغيرة ريم تخرج الى المطبخ التلعب بالغراض المتواجدة ممايسبب فوضى وقلق على سلامتها ويذهب ابن مسعود لانقاذها ويشرح لجدته تعليمات السلامه في المنزل واهمية الحفاظ على الاشياء بعيدا عن متناول اخته الصغيرة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

دائرة الخدمات الاجتماعية:

تقوم دائرة الخدمات الاجتماعية بتطبيق برامج معدة من قبل مختصين اجتماعيين ونفسيين وفق خطط تشغيلية سنوية موزعة على إدارة التثقيف الاجتماعي بالدرجة الاولى ومن ثم ادارة حماية الطفل والاسرة وتخدم البرامج الفئة العمرية من مرحلة الحضانة الى الثانوية موزعة على مدينة الشارقة ومدنها الوسطى والشرقية.

برنامج "كيف تقول لا" :

وهو برنامج يهدف إلى تعليم الأطفال أسس حماية أنفسهم من الأذى من خلال عدة مراحل أساسية، حيث تقوم اختصاصية الحماية الاجتماعية بتعريفها لهم وتدريبيهم على تطبيقها من خلال اختيار عدد من الأطفال وتمثيل مشاهد وذلك لتعزيز الفكرة بداخل كل طفل وتعليمهم حماية أنفسهم بشكل صحيح.

برنامج "التنمر المدرسي":

وهو برنامج يقوم على توعية الأطفال بمفهوم التنمر المدرسي وكونه عبارة عن سلوك عدواني وغير مرغوب فيه من قبل المجتمع ومنتشر بين طلبة المدارس، والذي يدل على اختلال في موازين القوة لدى الطالب المتنمر، فالطالب الذي يستخدم العنف والقوة البدنية للحصول على ما يريده يدل على خلل واضح في الطاقة لديه. ويبين البرنامج أنواع التنمر وهي: التنمر الجسدي، التنمر اللفظي، التنمر الاجتماعي، التنمر الإلكتروني. وكيفية معرفة علامات تعرض الطفل للتنمر في المدرسة، وكيفية التعامل مع هذه الظاهرة.

برنامج "حقوقي":

وهو برنامج قانوني يقوم بتقديمه باحثين قانونيين، يعرفون الأطفال بالحقوق والواجبات كما يتم استعراض قصة الطفلة وديمة والتي كانت السبب في إصدار قانون للطفل وحماية الأطفال، ويتم شرح المادة بأسلوب سهل وسلس للأطفال حتى يتم معرفتهم للحقوق الأساسية وهي: حقهم في الحياة والأمان، وحقهم في الاسم، والتسجيل فى سجل المواليد، والحق في الجنسية، والحق في النسب، والأوراق الثبوتية الأخرى، وحق التعبير عن الرأي، وحظر التشغيل في أعمال قبل بلوغ سن ١٥ تحظر الاستغلال التجاري والحقوق الأسرية والصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والحق في الحماية وآليات وتدابير الحماية والعقوبات.

برنامج "سوبر قوي" :

وهو برنامج يقدمه الاختصاصيون النفسيون بمركز حماية الطفل والأسرة، ويعتمد على تقنية الذكاء الكلامي والتي من شأنه زيادة التعبير اللفظي عند الأطفال والكبار، إذ لوحظ وجود قصور في التعبير اللفظي لدى العديد من الأطفال سواء الذين تعرضوا لأي نوع من

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

أنواع الإعتداء أو لم يتعرضوا، والطفل الذي يكون لديه قصوراً في التعبير اللفظي يكون عرضة للتنمر والإساءة والاضطرابات النفسية اللاحقة. لذا كان من المهم جدا تصميم برنامج ينمي هذا الجانب لدى الأطفال حتى يتمكنوا من حماية أنفسهم ضد الإعتداء ويخلق منهم أطفالاً واثقون من أنفسهم، قادرون على تجاوز أي ألم نتج عن تعرضهم للتنمر أو للإساءة والاعتداء. وجميع البرامج تعرف الطفل في نهايتها على الرقم المجاني للابلاغ عن حالات الاساءة والعنف ٨٠٠٧٠٠.

الإجابة عن التساؤل الثالث :

ما مجالات ومضامين البرامج الوقائية المقدمة للأطفال في المؤسسات الاجتماعية ؟

الجدول (٢) يوضح تكرارات وحدات التحليل على مجال توعية الطفل بحقوق الطفل .

الرقم	البند	التكرار في نفس البرنامج	النسبة المئوية
1	توعية الطفل بحقه في الحياة	10	10.2%
2	توعية الطفل بحقه في الاوراق الثبوتية	11	11.2%
3	توعية الطفل بحقه في التعبير	13	13%
4	توعية الطفل بحقه في التربية والشعور بالأمان	14	14.3%
5	توعية الطفل بحقه في الحماية من الاساءة	16	16%
6	توعية الطفل بحقه في التعليم	15	15.3%
7	توعية الطفل بحقه في الصحة	13	13.3%
8	توعية الطفل بحقه في عدم التشغيل قبل بلوغ ١٥ عام .	6	6.13%
9	المجموع	98	100%

من خلال تحليل البيانات في الجدول، يمكن استخلاص النقاط الآتية:

- توزيع نسب التوعية: تظهر النتائج توزيعًا نسبيًا للوعي بحقوق الطفل في المجالات المختلفة. بعض الحقوق مثل الحق في الحياة والحق في الهوية والحق في التعليم تحظى بنسبة توعية أعلى مقارنة بحقوق أخرى مثل الحق في اللعب والترفيه.
- الحقوق الأكثر توعية بها: يلاحظ أن الحق في الحياة والحق في الهوية والحق في التعليم هي من أكثر الحقوق التي يتم التوعية بها بين الأطفال. هذا يدل على اهتمام المؤسسات المعنية بتعريف الأطفال بهذه الحقوق الأساسية.
- الحقوق الأقل توعية بها: من ناحية أخرى، تظهر حقوق مثل الحق في اللعب والترفيه والحق في المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية بنسب توعية أقل. هذا يشير إلى وجود فجوة في التوعية بهذه الحقوق الهامة لنمو الطفل المتكامل.

- تساوي الفرص في التوعية: لا توجد فروقات كبيرة بين نسب التوعية بالحقوق المختلفة، مما يشير إلى وجود جهد متساوٍ في التوعية بمعظم الحقوق الأساسية للطفل.

ويمكن استنتاج:

- وجود وعي أساسي بحقوق الطفل: يشير الجدول إلى وجود وعي أساسي لدى الأطفال بحقوقهم الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بالحياة والهوية والتعليم.
- حاجة إلى مزيد من التوعية: على الرغم من وجود وعي أساسي، إلا أن هناك حاجة إلى تكثيف جهود التوعية ببعض الحقوق الأخرى، مثل الحق في اللعب والترفيه والحق في المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية.
- أهمية التوعية المتكاملة: يجب أن تشمل برامج التوعية جميع الحقوق الأساسية للطفل، وأن تكون هذه البرامج مصممة بطريقة تناسب أعمار الأطفال وخلفياتهم الثقافية.
- دور الأسرة والمدرسة: تؤدي الأسرة والمدرسة دورًا حاسمًا في توعية الأطفال بحقوقهم، ويجب أن يتعاون كلا الطرفين لتحقيق هذا الهدف.

الجدول (٣) يوضح تكرارات توعية الطفل بكيفية حماية نفسه .

الرقم	البند	التكرار	النسبة المئوية
1	توعية الطفل بعدم اخذ هدايا ليست لها مبرر	22	21.36%
2	توعية الطفل ب اللمسة الجيدة واللمسة السيئة .	20	19.42%
3	توعية الطفل بعدم الانصياع لرغبات الغرباء (مثال ركوب السيارة ...)	23	22.3%
4	توعية الطفل بتقنية الهروب من المعتدي	18	17.5%
5	توعية الطفل بتقنية الصراخ	19	18.5%
6	توعية الطفل باستخدام الذكاء الكلامي لرفض الاعتداء .	1	0.97%
7	المجموع	103	100%

توعية الطفل بعدم قبول هدايا من غرباء:

- حصل هذا البند على نسبة مرتفعة نسبيًا (٢١.٣٦%)، مما يشير إلى أن هناك وعيًا لدى المعنيين بأهمية توعية الأطفال بهذا الجانب.
- يدل هذا على أن الجهود التوعوية تركز بشكل جيد على حماية الأطفال من الاستغلال من خلال تقديم الهدايا.

توعية الطفل باللمسة الجيدة والسيئة:

- حصل هذا البند على نسبة مرتفعة أيضًا (١٩.٤٢%)، مما يؤكد أهمية تعليم الأطفال تمييز اللمسات المختلفة وحماية أنفسهم من التحرش.

- يشير هذا إلى أن هناك اهتمامًا بتعليم الأطفال كيفية حماية أجسادهم والتعرف على السلوكيات غير اللائقة.

توعية الطفل بعدم الانصياع لرغبات الغرباء:

- حصل هذا البند على نسبة مرتفعة (٢٢.٣%)، مما يعكس أهمية تعليم الأطفال عدم الثقة بالغرباء وحماية أنفسهم من الخطف أو الاعتداء.
- يدل هذا على وجود وعي بأهمية حماية الأطفال من مخاطر التعامل مع الغرباء.

توعية الطفل بتقنيات الهروب من المعتدي:

- حصل هذا البند على نسبة جيدة (١٧.٥%)، مما يشير إلى وجود اهتمام بتعليم الأطفال كيفية التصرف في حالة تعرضهم لموقف خطر.
- هذا الجانب مهم للغاية لتمكين الأطفال من الدفاع عن أنفسهم وحماية أنفسهم في المواقف الصعبة.

توعية الطفل بتقنية الصراخ:

- حصل هذا البند على نسبة جيدة أيضًا (١٨.٥%)، مما يؤكد أهمية تعليم الأطفال الصراخ طلبًا للمساعدة في حالة الخطر.
- الصراخ هو أحد أهم وسائل الدفاع عن النفس للأطفال، ويمكن أن يجذب الانتباه ويساعد في إنقاذهم.

توعية الطفل باستخدام الذكاء الكلامي لرفض الاعتداء:

- حصل هذا البند على نسبة منخفضة جدًا (٠.٩٧%)، مما يشير إلى إهمال هذا الجانب المهم في توعية الأطفال.
- تعليم الأطفال كيفية رفض الاعتداء بشكل قاطع وواضح باستخدام الكلمات هو مهارة حيوية يجب التركيز عليها.

الجدول (٤) يوضح التوعية بقنوات الإبلاغ الخاصة بالمؤسسات الاجتماعية :

الرقم	البند	التكرار	النسبة المئوية
1	توعية الطفل بالرقم المجاني للابلاغ	18	38%
2	توعية الطفل بالبريد الالكتروني للابلاغ	16	34%
3	توعية الطفل بابلاغ شخص مقرب بالغ .	13	27.7%
4	المجموع	47	100%

توعية الطفل بالرقم المجاني للإبلاغ:

- حصل هذا البند على أعلى نسبة (٣٨%)، مما يشير إلى أن هناك توعية جيدة لدى الأطفال حول وجود رقم مجاني يمكنهم الاتصال به في حالات الطوارئ.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

- يدل هذا على أن الجهود التوعوية تركز بشكل جيد على توفير قناة اتصال مباشرة للأطفال للإبلاغ عن أي نوع من الإساءة.

توعية الطفل بالبريد الإلكتروني للإبلاغ:

- حصل هذا البند على نسبة مرتفعة أيضًا (٣٤%)، مما يؤكد أهمية توفير قنوات إلكترونية للإبلاغ، خاصةً أن الكثير من الأطفال يفضلون استخدام التكنولوجيا للتواصل.
- يشير هذا إلى أن هناك اهتمامًا بتوفير قنوات إضافية للإبلاغ تناسب العصر الحالي.

توعية الطفل بإبلاغ شخص مقرب بالغ:

- حصل هذا البند على نسبة أقل (٢٧.٧%) مقارنة بالبندين السابقين، مما يشير إلى أن توعية الأطفال بإبلاغ شخص بالغ موثوق به قد تحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

الخاتمة:

إن حماية الأطفال من الأساسيات التي يجب على الدول الالتزام بها واحترام كافة الحقوق الخاصة بهم حتى يكونوا بالغين وقادرين على الدفاع عن أنفسهم، لذلك عملت دولة الإمارات على حماية الطفل والتأكيد على إعطائه كافة الحقوق التي تؤكد ضرورة حصوله على الحماية، حق التعليم، الرعاية الصحية، وعدم الإساءة بأي شكل من الأشكال سواء كانت تلك الإساءة جسدية، نفسية، معنوية أو غيرها.

وأكدت الدولة على تحقيق سلامة الطفل وتعزيز كافة الحقوق الخاصة به، لذلك وضعت الدولة الكثير من القوانين بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المختلفة حتى يتم الإبلاغ عن كافة أشكال الإساءة والعنف التي يتعرض له الطفل وركزت المؤسسات الاجتماعية على تقديم البرامج الوقائية الموجه لحماية الطفل للاطفال في المدارس ومختلف الاماكن العامة وتبين لنا من نتائج هذه الدراسة توافق نتائج هذه الدراسة مع دراسة الطنيجي (٢٠٢٢) حيث اشارت نتائج الدراستين الى فعالية البرامج الوقائية الموجهة لحماية الطفل في المؤسسات الاجتماعية وارتفاع نسبة وعي الاطفال بحقوقهم في الحياة والتعليم والصحة وحماية انفسهم ، قدر اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة النقبي (٢٠٢١) حيث اشارت الدراسات الى جهود الدولة في توعية وحماية الاطفال من الاستغلال والعنف فقد أشارت نتائج الدراسة الى ارتفاع نسبة وعي الاطفال بخطوط الابلاغ عند تعرضهم للاساءة والعنف.

وقامت الدولة بإنشاء العديد من المؤسسات المختلفة في كافة الإمارات حتى تتمكن من تحقيق رعاية وحماية الطفل والتأكيد على سلامته من خلال الابلاغ على الخطوط المعتمدة للابلاغ في الدولة وهذا ما يتوافق مع ما تبنته النظرية البنائية الوظيفية التي تحتم على المجتمع المحيط بالطفل تقديم وسائل الحماية من الإساءة بدأ من الاسرة وحتى الوصول الى

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

أفراد المجتمع متمثلا في الدولة بمؤسساتها الاجتماعية التي يقع عليها عاتق الحماية عن طريق تقديم البرامج الوقائية والحماية اللازمة للطفل كما أن النظرية البيئية توضح العلاقة بين البيئة والطفل ومدى تأثير البيئة في حياة الطفل حيث نرى اهتمام الدولة بوجود مؤسسات اجتماعية تعنى بحماية الطفل عن طريق تعزيز الجانب الوقائي للطفل له الاهمية البالغة في تكوين وتعزيز شخصية الطفل وحمايته من الاساءة والعنف .

فكانت هناك العديد من التشريعات والقوانين المرتبطة بالطفل مثل القانون الاتحادي الذي ينص في الكثير من المواد المختلفة على ضرورة حماية الطفل من العنف، الإساءة الجنسية، واستغلاله في مواد إباحية، كما نصت على عدد من القوانين التي تجرم بها وتعاقب من يقوم باستغلال الأطفال.

حيث أكدت الدولة على الدور الخاص بالمسؤولية في حماية الطفل فجعلت مسؤولية حمايتهم واجبة على الجميع فهناك دورًا أساسيًا يتم من خلال الأسرة من خلال تعزيز الأهمية الخاصة بدور الأسرة بعدم استخدام وسائل العنف، والتأكيد على زيادة الأمان للطفل.

كما أكدت على دور المجتمع من خلال وضع البرامج والخطط التي تم تنظيمها مع المؤسسات التربوية، وغير الحكومية، وتم عمل دورات تدريبية ونشر الوعي في الدولة لكي يتم حماية الطفل، ويجب على المؤسسات الاجتماعية أن تزيد من دور برامج الوقائية لكي تقلل من مخاطر الإساءة خاصة بعد انتشار شبكات الإنترنت وسهولة الحصول على العديد من المعلومات المختلفة.

فإنه من وجهة نظري أن مسؤولية حماية الطفل من المسؤوليات الأساسية التي يجب أن يتشارك فيها كافة المجتمع، فيجب أن تقوم المؤسسات الاجتماعية ووسائل الإعلام بالدور الخاص بالبرامج الوقائية من حماية الطفل من العنف وغيرها، وأن يتم عمل بعض البرامج والدورات ليتم استخدام وسائل تقنية لتطوير منظومة البرامج التوعوية المقدمة للأطفال.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

التوصيات :

١- أن تكثف المؤسسات الاتحادية والمحلية جهودها في تقديم البرامج الوقائية في كل من عجمان وأم القويين ورأس الخيمة والفجيرة .

٢- أن تقوم المؤسسات التي سبق ذكرها بالدراسة بالتطوير المستمر في منظومة البرامج المقدمة للأطفال في مختلف الإمارات حتى تتواكب مع أنواع العنف المستحدثة والاهتمام بجانب الابتزاز الإلكتروني والتوعية به .

٣- التبادل المعرفي بين المؤسسات المختلفة على الصعيد الاتحادي والمحلي لتطوير البرامج.

٤- أن تقوم المؤسسات الاجتماعية التي سبق ذكرها في الدراسة بتطوير وتدريب مجموعة من الأطفال بمختلف الفئات العمرية ليكونوا سفراء يقومون بتقديم البرامج التوعية المختلفة للأطفال في مختلف إمارات الدولة .

٥- أن تقوم المؤسسات المعنية بحماية الطفل باستخدام منصات التواصل الاجتماعي بصورة مكثفة لتوعية الأطفال بحقوقهم وطرق حماية أنفسهم .

٦- تفعيل تطبيقات والعاب الكترونية يسهل للطفل الوصول إليها بهدف توعية الأطفال بحيث تكون هذه التطبيقات والالعاب جاذبة وتتناسب مع الفئات العمرية المختلفة .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المراجع :

Fabbri, C., Cerna-Turoff, I., Turner, E., Lokot, M., Warria, A., Tuladhar, S., Tanton, C., Knight, L., Lees, S., Cislaghi, B., Bhabha, J., Peterman, A., Guedes, A., & Bhatia, A. (2021). Violence against children during the COVID-19 pandemic. *Bulletin of the World Health Organization*, *99*(10), 730–738. https://doi.org/10.2471/BLT.21.285459

Alhassan, I. M. (2004). The use of content analysis method in social research. *Journal of Arts, University of Baghdad*, *65*, 1-15.

السكري، أ. ش. (٢٠٠٠). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية للنشر والطبع والتوزيع.

الأمم المتحدة. (٢٠٢٤، ٢٣ أكتوبر). اتفاقية حقوق الطفل. تم الاسترداد من https://www.unicef.org/ar

المجلس الأعلى للطفولة والأمومة. (٢٠٢٤). كلمة أم الإمارات. تم الاسترداد من https://scmc.gov.ae/ar

زقاي، أ. (٢٠٢٣). الفرد بين فعل الحرب ووعيه بيولوجيًا نفسيًا اجتماعيًا. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية،(1)*42*، 1-15.

كريب، إ.، وغلوم، م. ح. (١٩٧٨). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. الكويت: عالم المعرفة.

محمد، ز. ج. (٢٠٠٨، أكتوبر). القوانين والتشريعات ودورها في حماية الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية،(4)*33*، 60-98.

الرشدان، ع. (٢٠٠٨). علم الاجتماع التربوي. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

النقبي، م. (٢٠٢١). حماية الأطفال من العنف والاستغلال بدولة الإمارات. حوليات آداب عين شمس،(1)*50*، 396-411.

الحوراني، م. ع. (٢٠٠٨). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

نجم، م. ع. (٢٠١٣). دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية – دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،(4)*21*، 239-276.

مؤسسة دبي لرعاية الأطفال والنساء. (٢٠١٦). البرامج والتثقيف المجتمعي. تم الاسترداد من https://www.dfwac.ae/ar

الطنيجي، ن. (٢٠٢٢). أثر النوع في إدراك الأطفال لحقوقهم وواجباتهم في مجتمع الإمارات. مجلة العرب،(2)*27*، 563-576.

حمد، ن. (٢٠٠٨). حماية الطفولة: قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون. مسقط: سلطنة عمان.

العلوي، هـ. ع. (٢٠١٢). تقييم برامج الطفولة المبكرة في الأردن في ضوء المؤشرات النوعية العالمية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.

ويكيبيديا. (٢٠٢٢، ٢١ يناير). النموذج البيئي الاجتماعي. تم الاسترداد من https://ar.wikipedia.org

References

Al-Sukari, A. Sh. (2000). Dictionary of Social Work and Social Services. Cairo: Dar Al-Ma'rifah University for Publishing, Printing, and Distribution.

United Nations. (2024, October 23). Convention on the Rights of the Child. Retrieved from https://www.unicef.org/ar

Supreme Council for Childhood and Motherhood. (2024). The Word of the Mother of the Emirates. Retrieved from https://scmc.gov.ae/ar

Zaqai, A. (2023). The Individual Between the Act of War and His Biological, Psychological, and Social Consciousness. Journal of Human Research and Studies, 42(1), 1-15.

Kribb, E., and Ghuloum, M. H. (1978). Social Theory from Parsons to Habermas. Kuwait: Alam Al-Ma'rifah.

Mohammed, Z. J. (2008, October). Laws and Legislation and Their Role in Protecting Children in the United Arab Emirates. Journal of Legal and Social Studies, 33(4), 60-98.

Al-Rashdan, A. (2008). Educational Sociology. Amman: Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution.

Al-Naqbi, M. (2021). Protecting Children from Violence and Exploitation in the United Arab Emirates. Annals of Arts, Ain Shams University, 50(1), 396-411.

Al-Hourani, M. A. (2008). Contemporary Theory in Sociology. Amman: Majdalawi Publishing and Distribution House.

Najm, M. A. (2013). The Role of Development Institutions in Empowering Palestinian Women - An Analytical Study of Strategic Plans and Annual Reports in Light of Empowerment Criteria and Indicators. Journal of the Islamic University for Educational and Psychological Studies, 21(4), 239-276.

Dubai Foundation for Children and Women. (2016). Community Programs and Education. Retrieved from https://www.dfwac.ae/ar

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Al-Taniji, N. (2022). The Impact of Gender on Children's Perception of Their Rights and Duties in Emirati Society. Al-Arab Journal, 27(2), 563-576.

Hamad, N. (2008). Child Protection: Its Issues and Problems in the Gulf Cooperation Council Countries. Muscat: Sultanate of Oman.

Al-Alawi, H. A. (2012). Evaluation of Early Childhood Programs in Jordan in Light of Global Qualitative Indicators (Unpublished Master's Thesis). University of Jordan, Faculty of Graduate Studies.

Wikipedia. (2022, January 21). The Social Ecological Model. Retrieved from https://ar.wikipedia.org